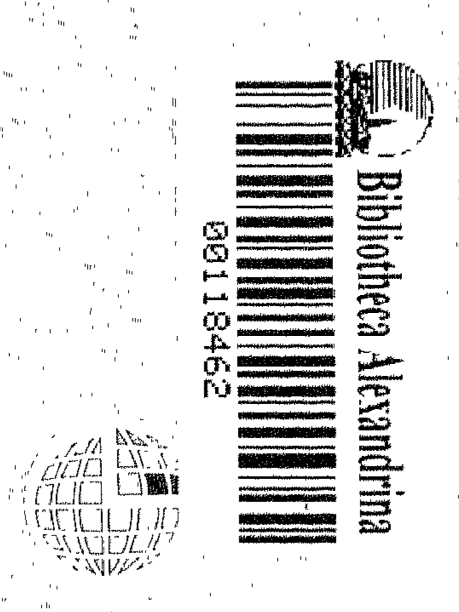
26

ظاهر محمد صكر الحسناوي

الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني

من حريق القاهرة حتى قيام الثورة



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني

من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار / مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

الرُّؤية الأمريكيَّة للصّراع المصري - البريطاني

من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

ظاهر محمد صكر الحسناوي

العدد 26

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1999

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 722776 - 9712+
فاكس : 769944 - 9712+

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتـــويـــات

مقدمــة

على الرغم من أن موضوع الصراع المصري - البريطاني قد أشبع بحثاً ووضعت عنه عشرات أو مئات الكتب والمؤلفات والمذكرات الشخصية والبحوث والمقالات، فإن موضوع الرؤية الأمريكية لهذا الصراع يبقى موضوعاً بكراً لم يتناوله الباحثون إلا تناولاً عابراً؛ فالموضوع في حد ذاته موضوع مركب وصعب، ويحتاج إلى الجمع بين الرؤية الاستراتيجية الأمريكية والعرض التاريخي لهذا الصراع، كما أن المدة التي تناولها البحث (1950 - 1952) هي واحدة من أشد مراحل التاريخ تشابكاً وتداخلاً وتحدياً، حيث تميزت بانحسار قوى تقليدية وظهور قوى جديدة على المسرح الدولي، وكذلك ظهور صراعات دولية أيديولوجية جديدة لم يشهد التاريخ مثيلاً لها؛ ويكفي أن نذكر دليلاً على ذلك ظهور "الحرب الباردة" و"توازن الرعب" و"سياسة حافة الهاوية"، وغيرها من المصطلحات والمفاهيم التي انتشرت في الأدب السياسي والإعلامي، والتي عبرت عن طبيعة ذلك الصراع العنيف. وفي إطار هذه التفاعلات الدولية الحادة يأتي موضوع «الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة» موضوعاً معقداً في فترة تاريخية معقدة. ودون أي شك، فإن الالتزام بعدد محدد من الصفحات، دفع الباحث إلى التجاوز عن الكثير الكثير من التفاصيل الدقيقة، والاكتفاء بعرض أهم المواقف وخلاصتها، مركزاً بالدرجة الأولى على إيضاح وجهة النظر الأمريكية وسياستها تجاه ذلك الصراع، والتي استمدت أساساً من وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، مع الاستعانة ببعض الوثائق المصرية والبريطانية، وكذلك بعض الصحف والكتب لتوثيق هذه الدراسة.

مدخل إلى الصراع المصري - البريطاني

وقع الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882 ، وكان باعثاً قوياً على نمو وتطور الحركة الوطنية المصرية الداعية إلى استقلال البلاد وإقامة حكم وطني فيها ، بعيداً عن تأثيرات القوى الاستعمارية وتدخلها ، وفي إثر ذلك ظهر ما يسمى بالصراع المصري ـ البريطاني ، أو ما يعرف أحياناً بالقضية المصرية .

وترسخ هذا الاحتلال أكثر عندما أعلنت بريطانيا الحماية على البلاد في كانون الأول/ ديسمبر 1914 بعد دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دول المحور ضد بريطانيا وحلفائها ، وانتهت بذلك السيادة العثمانية الاسمية على مصر ، وتحولت إلى أهم قاعدة لدول الوفاق الودي في الشرق الأوسط خلال تلك الحرب .

ولكن ما إن وضعت الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918) أوزارها ، حتى نشط المصريون مرة أخرى في المطالبة باستقلال بلادهم ؛ فتأسس حزب الوفد عام 1918 ، وكان له الدور البارز في تفجير ثورة آذار/ مارس 1919 ، التي أجبرت بريطانيا على تغيير سياستها تجاه مصر ؛ فألغت في 28 شباط/ فبراير 1922 نظام الحماية وأعلنت استقلال مصر . إلا أن ذلك الاستقلال بقي شكلياً بسبب احتفاظ بريطانيا بقواتها العسكرية ونفوذها السياسي في البلاد[1] . وجرت بعد ذلك سلسلة طويلة ومعقدة من المفاوضات بين الطرفين بهدف تحديد أطر وأشكال العلاقات المصرية ـ البريطانية في ظل الدولة المصرية المستقلة التي سعى المصريون إلى

تأسيسها، ولم تكلل تلك المفاوضات بالنجاح لولا تأزم الوضع الدولي في الثلاثينيات واتجاه أوربا نحو حافة الحرب؛ العامل الذي أجبر بريطانيا على حل مشكلاتها مع مستعمراتها؛ لكي تتفرغ لمواجهة تلك الأوضاع، ولتضمن ولاء تلك المستعمرات في حالة دخولها الحرب.

وقد تزامن ذلك مع وصول حزب الوفد إلى السلطة في مصر عام 1936، ونظراً لشعبيته الواسعة فقد كانت بريطانيا ترى أنه الطرف الذي بإمكانه جعل الاتفاق معها أكثر قبولاً من قبل الشعب المصري. وفي 26 آب/ أغسطس 1936 وقع مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد ورئيس الحكومة المصرية على معاهدة مع بريطانيا حصلت بمقتضاها مصر على استقلال سياسي جزئي؛ حيث تعهدت بريطانيا بأن تسعى إلى إدخالها عضواً في عصبة الأمم، وفي الوقت نفسه حافظت بريطانيا على وجودها العسكري والسياسي في مصر وعلى قواعدها الاستراتيجية في منطقة قناة السويس، كما استمرت في حكم السودان بشكل مباشر دون أن تتقيد بنصوص اتفاقيتي الحكم الثنائي (المصري - البريطاني) للسودان الموقعتين في عام 1899[2].

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية وجدت الحركة الوطنية المصرية، ولاسيما حزب الوفد، أنه قد آن الأوان للتخلص من قيود معاهدة 1936 وتحقيق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري. وقد بدأت مفاوضات مصرية - بريطانية في عام 1945 في لندن انتهت بالتوقيع على اتفاقية صدقي - بيفن في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1946[3]، وهي في حقيقتها صيغة متطورة لمعاهدة 1936، حيث ضمنت لبريطانيا امتيازات سياسية

وتسهيلات عسكرية كبيرة في مصر، ولكنها قوبلت بالرفض والإدانة من قبل جماهير الشعب المصري، مع أنها وفرت قاعدة مناسبة لحل الخلاف بينهما، وحتى ذلك الوقت كان التدخل الأمريكي في هذا الصراع مازال غائباً أو غير فعال؛ بسبب اقتناع واشنطن أن هذه القضية من اختصاص بريطانيا وحدها.

كانت الحرب العالمية الثانية تمثل نقطة تحول حاسمة في توجهات الولايات المتحدة الأمريكية نحو الشرق الأوسط؛ نتيجة لتمركز مصالحها في هذه المنطقة، وظهور ما يسمى بـ "التهديد الشيوعي" لهذه المصالح؛ ذلك التهديد القادم من الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن حدوث تغيرات كبيرة في النظام الدولي بعد الحرب؛ حيث تراجع دور كل من بريطانيا وفرنسا في هذا النظام، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كمرشح أقوى لقيادة الغرب والدفاع عن مصالحه[4] . كما أنها أخذت تنظر إلى الشرق الأوسط من خلال متطلبات "السلام الأمريكي" الذي يجب انتزاع مسؤولية حمايته من بريطانيا وفرنسا بسبب تفكك نفوذهما فيه، فبدأت ترسم استراتيجيتها على أساس أن ما يحدث فيه له علاقة حيوية بأمنها وسلامتها. وبما أن مصر تعد قلب هذه المنطقة الحيوية بموقعها المتميز وثقلها السياسي والثقافي في المحيط العربي والإسلامي والأفريقي؛ فقد عدَّتها الإدارة الأمريكية مفتاحاً لأي استراتيجية ناجحة في الشرق الأوسط[5] .

ولكي تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء مصر في دائرة الغرب؛ بدأت تهتم بموضوع الصراع المصري ـ البريطاني وتواكب تطوراته، وشيئاً فشيئاً وجدت نفسها منغمسة في هذا الصراع تماماً،

ولاسيما أن مصر بدأت تعيش في أعقاب الحرب العالمية الثانية ما يسمى بمرحلة "الاختمار الثوري" . وكان الوزير الأمريكي المفوض في القاهرة كيرك (Kirk) قد أكد في وقت مبكر أهمية مصر في الصراع الدولي عندما طلب من حكومته تقديم الدعم لها، ليس بهدف الحفاظ على أمن المنطقة باعتبارها قاعدة عسكرية مهمة في تنفيذ الحرب في أوربا والشرق الأقصى فحسب، وإنما للإيمان بأن مصر بفضل موقعها الجغرافي غير العادي سوف تبرز في السنوات المقبلة بصورة متزايدة، كعامل له اعتباره في إعادة بناء وتطوير هذا الجزء من العالم[6] .

وكانت البدايات الأولى للتدخل الأمريكي في هذا الصراع قد جاءت بناء على طلب مباشر من بريطانيا في عام 1946 [7]، حين طلبت الحكومة الأمريكية من الملك فاروق أن يحث حكومته على أن تكون أكثر تساهلاً في مفاوضاتها مع بريطانيا[8] . ثم بدأ بعد ذلك تنسيق بريطاني - أمريكي لمواجهة القضية المصرية في ضوء المتغيرات الدولية الآخذة في التصاعد والاشتداد، ولاسيما بعد ظهور الحرب الباردة مع السوفيت، وصدور مبدأ ترومان في آذار/ مارس 1947 [9]، الذي استهدف تعزيز قدرات دول الشرق الأوسط الاقتصادية والعسكرية لمواجهة الاتحاد السوفيتي؛ لذلك لم يكن في وسع حكومة محمود فهمي النقراشي أن تحصل على التأييد الأمريكي لها عندما طرحت القضية المصرية على مجلس الأمن في تموز/ يوليو من ذلك العام[10]، حيث دعت الحكومة الأمريكية كلاً من بريطانيا ومصر إلى تسوية خلافهما خارج نطاق الأمم المتحدة ومن خلال المفاوضات الثنائية. وكان هذا الموقف في حقيقته يشكل دعماً أساسياً

لبريطانيا وخيبة أمل مريرة بالنسبة إلى مصر، وقد قوبل بالرفض والإدانة من قبل الجماهير المصرية[11].

ومع تصاعد الحرب الباردة أصبحت بريطانيا بحاجة أكثر إلى المساندة الأمريكية لدعم مراكزها داخل مستعمراتها، وفي الوقت ذاته كانت الولايات المتحدة الأمريكية تأمل في توسيع نطاق مصالحها في مصر مع تأييدها لاستمرار البريطانيين في تحمل المسؤولية الأولى للدفاع عنها في إطار نظام شامل لمواجهة الاتحاد السوفيتي. ولكي يتمكن البريطانيون من القيام بهذه المهمة، فإنه ينبغي – حسب وجهة نظر الإدارة الأمريكية – أن تكون لديهم قواعد عسكرية في مصر تساعدهم على العمل خلال أوقات الطوارئ، وقد أقر مجلس الأمن القومي الأمريكي هذا التوجه[12]. وبناء على ذلك اقترح البريطانيون على الأمريكيين تشكيل هيئة أركان مصغرة بريطانية - أمريكية في قاعدة "فايد" في السويس، واحتمال عقد معاهدة ثلاثية بريطانية - أمريكية - مصرية تساعد على تجاوز المصريين لمطلبهم في جلاء البريطانيين عن هذه القاعدة[13].

كانت مصر في ذلك الوقت تعيش على عتبات مرحلة جديدة من تاريخها؛ حيث فاز حزب الوفد في الانتخابات التي جرت في أواخر عام 1949، وشكل مصطفى النحاس باشا حكومة جديدة في 12 كانون الثاني/ يناير 1950، وكان ذلك يعني بداية مرحلة حاسمة من الصراع المصري - البريطاني، حيث أصبحت الشعارات التي رفعها الوفد أثناء حملته الانتخابية الداعية إلى جلاء القوات البريطانية عن مصر وتحقيق وحدة وادي النيل تحت التاج المصري في موضع الاختيار الصعب[14].

الصراع في مرحلة الخيارات الصعبة

طلبت الحكومة البريطانية من نظيرتها الأمريكية التدخل لدى الحكومة المصرية وإبلاغها أن واشنطن تؤيد احتفاظ بريطانيا بقواعدها العسكرية في مصر، في الوقت الذي بدأت فيه جولة جديدة من المفاوضات المصرية ـ البريطانية[15]، وقد أبلغ ماك جي (McGhee) مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط السفير المصري في واشنطن بمضمون هذه الرسالة في 17 تموز/ يوليو 1950 [16].

وفي المحادثات البريطانية ـ الأمريكية التي جرت في لندن في أيلول/ سبتمبر 1950 عرض الأمريكيون اقتراحاً بنقل القاعدة البريطانية من السويس إلى غزة، وقد رفض البريطانيون هذه الفكرة بحجة عدم قبول إسرائيل لهذا المشروع، وأن قطاع غزة لا يفي بحاجة القوات البريطانية للتدريب وقت السلم والتجمُّع وقت الحرب[17]، فضلاً عن أن هذا المشروع سيكلف زُهاء خمسين مليون جنيه استرليني، ويستغرق العمل لإنجازه ثماني سنوات، وأن الموقف الدولي المتأزم لا يسمح بالانتظار طيلة هذه المدة[18].

وخلال زيارة محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصري إلى الولايات المتحدة الأمريكية لحضور جلسات الدورة الخامسة للأمم المتحدة، أجرى محادثات ثنائية مع ماك جي مساعد وزير الخارجية الأمريكي يومي 17 و19 تشرين الأول/ أكتوبر 1950، عرض فيها موقف بلاده من هذه القضية، القائم على مطالبة بريطانيا بسحب قواتها من مصر وتحقيق وحدة وادي النيل، واستعداد بلاده للتعاون مع الغرب وقت الحرب. فرد

ماك جي قائلاً: إن «فراغ القوة في الشرق الأوسط الذي سينشأ في أعقاب الانسحاب البريطاني من مصر سيعرض المنطقة للخطر، أما بالنسبة إلى السودان فقد أكد ماك جي أن الشعب السوداني يجب أن يقرر مصيره بنفسه، وأن تأخذ بريطانيا بيده من أجل تأسيس حكومته الخاصة»[19]. وإزاء هذا الموقف لم يكن أمام صلاح الدين إلا أن يعلن في مؤتمر صحفي عقده بمقر السفارة المصرية في واشنطن أنه لابد لبلاده أن تحل مشكلاتها السياسية بنجاح، ولاسيما مشكلة الاحتلال البريطاني لأراضيها في السويس، وأن تذلل المصاعب التي تقف في سبيل تحقيق وحدة مصر والسودان؛ لكي تؤدي دورها في حفظ السلم والأمن العالميين[20].

وأثناء وجود صلاح الدين في نيويورك أيضاً التقى بوزير الخارجية البريطاني بيفن، وطرح عليه فكرة انضمام مصر لحلف شمال الأطلسي كوسيلة لحل هذا الصراع، وعندما عرض البريطانيون على الأمريكيين هذه الفكرة، رفضها الجانب الأمريكي بحجة أن الحلف المذكور خاص بدول أوربا وهم لا يرغبون في توسيع نطاقه، كما أكدوا للبريطانيين أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع تقديم المساعدة الحربية لبريطانيا في حالة نشوب الحرب، على الأقل خلال العامين الأولين منها، الأمر الذي يعني أن على بريطانيا أن تضطلع بهذه المهمة خلال هذه المدة، بوصفها أول المدافعين عن الشرق الأوسط في حالة نشوب الحرب[21]، وعلى هذا الأساس أيدت واشنطن احتفاظ بريطانيا بقواعدها في مصر.

وعندما عقدت هيئة الأركان المشتركة لحلف شمال الأطلسي اجتماعها في واشنطن خلال الفترة 23 ـ 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1950 طرح

البريطانيون فكرة عقد معاهدة ثلاثية بريطانية ـ أمريكية ـ مصرية كوسيلة لحل المشكلة المصرية. وقد أيد السفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافري (Caffery) هذا المشروع، كبديل عن المعاهدة الثنائية التي تثير استياء المصريين، وأفاد أن مصر يمكن أن تقبلها إذا تكفَّلت الولايات المتحدة الأمريكية بدفع الثمن، الذي سيتضمن إمداد مصر بالأسلحة وتقديم المشورة العسكرية إليها، مع احتفاظها بمظاهر سيادتها الكاملة، وتقديم "شيء ما" بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، وقال جيفرسون كافري: «إن نفوذ بريطانيا العظمى هو الآن في أدنى مستوياته في مصر، بينما تزداد الولايات المتحدة الأمريكية نفوذاً وشعبية، ولكن من الممكن أن تسقط من هذا الموقع أو يتم دفعها بعيداً عنه إذا لم يتم إقناع المصريين بأن تدخلها هو في صالحهم على المدى البعيد»[22].

فشلت هذه الجولة من المفاوضات بسبب إصرار كل طرف على موقفه، ولم تفلح الجهود الأمريكية التي قامت أساساً على دعم الموقف البريطاني في رأب الصدع بين الطرفين، وبسبب مرض وزير الخارجية البريطاني بيفن، توقفت المفاوضات طيلة الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1951. وأخيراً جاءت المقترحات البريطانية الجديدة بشأن السودان خالية من أي تطور عن سابقاتها، فقال عنها السفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافري بأنها وضعت لأسباب "تكتيكية"، هدفها إحراج موقف المصريين أمام الشعب السوداني وإظهارهم بمظهر المعارض لأمانيهم الوطنية[23].

وزار ماك جي القاهرة خلال شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1951، وعقد اجتماعات مطولة مع وزير الخارجية محمد صلاح الدين

كرر فيها موقف بلاده السابق من هذه القضية، وقد ركز على ضرورة فصل قضية السويس عن قضية السودان مبيناً أن هناك فراغات يجب أن تملأ، وأن وجود القوات البريطانية في مصر ليس بدافع الاستعمار القديم وإنما بهدف الدفاع عن المنطقة، وبيّن أن بلاده منشغلة في أجزاء أخرى من العالم، وأن الخطر المحدق في الشرق الأوسط إنما هو قادم من الاتحاد السوفيتي وليس من بريطانيا. وقد رفض صلاح الدين هذه الادعاءات وأكد على مطالب حكومته الوطنية المعروفة، ولكنه هدد بأنه إذا لم تكن المقترحات البريطانية المقبلة متناسبة مع طموحات الشعب المصري فليس هناك أي حكومة مصرية تستطيع مواصلة المفاوضات التي سيطالب الشعب بإيقافها وإلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي عام 1899 [24].

وفي اجتماع لندن الذي عقد في أوائل نيسان/ إبريل 1951 بين المسؤولين البريطانيين والأمريكيين، نوقشت المقترحات البريطانية الجديدة لحل الصراع مع مصر، والتي تضمنت انسحاباً بريطانياً شكلياً من السويس يكون على مراحل تبدأ بعد مرور سنة من توقيع معاهدة بديلة لمعاهدة 1936، وينتهي في عام 1956، مع تحويل إدارة القواعد إلى المدنيين البريطانيين، على أن يعهد للجيش المصري بحراستها وأن تدفع بريطانيا بدل إيجار سنوي عنها إلى مصر، وتأسيس نظام بريطاني ـ مصري للدفاع الجوي، والتأكيد على فصل السودان عن مصر.

يبدو أن زيارة ماك جي للقاهرة قد أقنعته بعدم جدوى السياسة الأمريكية المساندة لبريطانيا في صراعها مع مصر؛ لذلك لفت أنظار البريطانيين في هذا الاجتماع إلى أن بلاده تعتقد أن الموقف في الشرق

الأوسط قد أصبح هشاً إلى الحد الذي لا يمكن اعتباره مجرد مسألة عابرة، وأن الصراع المصري ـ البريطاني أصبح خطيراً إلى أبعد حد، ودعا بريطانيا إلى أن تحافظ على مركزها في مصر من خلال الاتفاق والتساهل بشأن مطالبها الوطنية، وألا تتخذ موقفاً يصعب التراجع عنه فيما بعد. وأشار إلى أن هناك رغبة عامة في أقطار الشرق الأوسط برؤية الوضع في مصر قد تغير، وقد أصبحت لهذه القضية تأثيرات إقليمية خطيرة توازي تأثيرات القضية الفلسطينية وقضية تأميم النفط الإيراني، وألمح إلى أن مصر بسيطرتها على عناصر أساسية للإمداد والتموين كالعمال والماء والأغذية تستطيع أن تجعل وضع بريطانيا في القاعدة صعباً جداً ومن غير الممكن الدفاع عنه، وسيكون من الصعب على الحكومة البريطانية تبرير اتخاذ أي وسائل انتقامية مقابل ذلك، وسيكون من غير الحكمة محاولة استخدام القوة في حالة فشل جميع الوسائل في الوصول إلى الحل المناسب[25].

وبعد أن وصلت هذه المقترحات إلى الحكومة المصرية في 11 نيسان/ إبريل عن طريق السفير البريطاني ستيفنسون[26]، علق عليها السفير جيفرسون كافري قائلاً إن بريطانيا ماتزال تشعر بأنها قادرة على خداع المصريين وإحراج موقفهم في السودان، وأن مهمة ستيفنسون هذه المرة لا تزيد على كونها محاولة جديدة لبيع المصريين بضاعة كانوا قد أعلنوا مراراً أنهم يرفضونها، إذ إن الحكومة البريطانية لا ترغب في التوصل إلى حل لهذا النزاع؛ لذلك فهي تناور في المماطلة لكي تؤدي إلى إثارة الفوضى الداخلية في مصر، والتي سيصعب على حكومة الوفد السيطرة عليها، كما أنها ستنتشر بسرعة وستنقلب ضد الحكومة التي تتوقع مثل هذه

النتيجة؛ لذلك فهي تفضل "عدم الاتفاق" على توقيع "اتفاق سيئ" من شأنه أن يفجر الأوضاع في مصر، وستكون حكومة الوفد نفسها أول ضحاياه[27].

رفضت الحكومة المصرية هذه المقترحات، مثلما توقع جيفرسون كافري، وجاء هذا الرفض مصحوباً بالتهديد بإلغاء المعاهدة، وقد شجع ذلك الحكومة البريطانية على التصلب في موقفها على أمل أن ذلك سيؤدي إلى سقوط حكومة الوفد في النهاية[28].

أبدت الخارجية الأمريكية شيئاً من الاعتراض على آراء ماك جي التي عرضها في اجتماع لندن[29]، وقد رد ستابلر (Stabler)، مسؤول قسم مصر والسودان في الخارجية الأمريكية، بقوله إن البريطانيين بالغوا في تفسير تلك الآراء، وإن الموقف الأمريكي من هذه القضية يتلخص في أنهم يعتبرون وجود قاعدة لبريطانيا وللدول المتحالفة في الشرق الأوسط وقت الحرب أمراً جوهرياً، ولكن لا بد لهذه القاعدة أن تكون في إقليم يقتنع سكانه تماماً بقضية الدول المتحالفة، وهم يخشون من أن تصميم بريطانيا على الاحتفاظ بتسهيلاتها العسكرية الاستراتيجية في مصر قد يؤدي إلى انهيار كامل في العلاقات البريطانية ـ المصرية، مما يضر على نحو خطير بقاعدة السويس، ليس في وقت السلم فحسب وإنما في وقت الحرب أيضاً[30].

استمر الموقف التفاوضي بين مصر وبريطانيا يسير من سيئ إلى أسوأ، فقد أبلغ وزير الخارجية المصري السفير البريطاني في القاهرة بأن حكومته ستوقف المفاوضات في حالة عدم التوصل إلى حل قبل انفضاض الدورة

البرلمانية التي ستنتهي بعد أسابيع[31]. وفي 16 آب/ أغسطس ألقى وزير الخارجية صلاح الدين خطاباً في البرلمان هاجم فيه السياسة البريطانية، ووعد بإلغاء معاهدة 1936 [32].

مشروع "قيادة الشرق الأوسط"

اقترح هربرت موريسون (H. Morrison) وزير الخارجية البريطاني على الإدارة الأمريكية في منتصف آب/ أغسطس 1951، إنشاء منظمة دفاعية باسم قيادة الشرق الأوسط (Middle East Command) تتخذ من مصر مقراً لها، وأن يكون لمصر مركز في هذه القيادة، إلا أن انسحابهم من السويس سيقلل من أهمية هذه المنظمة عالمياً، وقال: «نحن لا نستطيع أن نتحمل ترك مصر لأننا بحاجة إليها، ونحن نحتاج إليها ليس فقط لأنفسنا ولكن لنا جميعاً ما دمنا قد قررنا التصدي لأي تهديد يستهدف طريقة حياتنا»[33].

كانت وجهة نظر أتشيسون (Acheson) وزير الخارجية الأمريكي في أول الأمر لا تؤيد هذا المشروع؛ فقد كتب إلى جورج مارشال، وزير الدفاع الأمريكي يقول: «إن النفوذ الأمريكي وقف خلف النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة خلال السنوات الأربع الماضية بطريقة غير مخطط لها وغير مرغوب فيها، ومع تعاظم نفوذنا وتضاؤل نفوذهم، فقد راحت شعبيتنا تتدهور بسبب تأييدنا لبريطانيا، إننا نقترح عدم إشراك الولايات المتحدة الأمريكية في معاهدة أمنية للدفاع عن الشرق الأوسط»[34]. ولكن مع تفاقم الصراع المصري ـ البريطاني وتصاعد الحرب الباردة، تغيرت وجهة نظر أتشيسون؛ فطلب رأي وزارة الدفاع الأمريكية مرة أخرى في بيان مدى

الأهمية الاستراتيجية للوجود العسكري البريطاني في مصر، ودراسة إمكانية انتقال القيادة العامة للقوات البرية في الشرق الأوسط[35] من "فايد" إلى بعض المواقع خارج مصر دون الإضرار بالخطط الاستراتيجية للحلفاء، وكذلك بيان النتائج المترتبة على احتمال انسحاب بريطانيا من مصر، وفي ضوء ذلك ستحدد وزارة الخارجية موقفها من مشروع قيادة الشرق الأوسط الذي ستشارك فيه مع بريطانيا وفرنسا وتركيا[36].

ردت وزارة الدفاع الأمريكية على تلك الاستيضاحات بالقول إنه من الأهمية القصوى لحفظ الأمن والسلام في الشرق الأوسط والعالم أن تحتفظ بريطانيا بمواقع استراتيجية في مصر؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية منشغلة بمناطق أخرى من العالم، ومن مصلحتها أن تستمر بريطانيا في تحمل المسؤولية الأولى في الدفاع عن هذه المنطقة، كما أنها تؤيد مشروع قيادة الشرق الأوسط، ولكن لديها اعتراضات جدية على أي تعهدات عسكرية قد يتضمنها المشروع[37]، وتأسيساً على ذلك أبلغ أتشيسون وزير الخارجية الأمريكي نظيره البريطاني في 30 آب/ أغسطس أنه يؤيد مشروع قيادة الشرق الأوسط لأنه في رأيه الوسيلة الأوفر حظاً لحل القضية المصرية، من خلال بعض أشكال التدويل لقاعدة قناة السويس، كما أن المركز الذي ستحصل عليه مصر في هذا المشروع سيعطي المصريين حكومة وشعباً وسيلة فعالة لإرضاء شعورهم الوطني، ويجعلهم يدركون مسؤوليتهم في الدفاع عن المنطقة[38].

في 26 آب/ أغسطس وبمناسبة الذكرى السنوية لمعاهدة 1936 ألقى مصطفى النحاس خطاباً قال فيه إن بلاده ستلغي هذه المعاهدة في القريب

العاجل، وقد علقت جريدة **نيويورك تايمز** *(New York Times)* على ذلك قائلة: إن هذا الإجراء من شأنه أن يهدم الشرعية الدولية للوضع البريطاني في مصر[39]؛ وبناء على ذلك طلب ماك جي من السفير المصري في واشنطن أن تقبل بلاده المقترحات الجديدة التي ستقدم إليها في القريب العاجل، وألا تتخذ أي قرار بشأن إلغاء المعاهدة[40].

وعلى صعيد آخر اتصل الملك فاروق عبر مستشاره السياسي إدجار جلاد بالسفير جيفرسون كافري ليبلغه أن مصر كلها تعلم أن الحكومة تخطط لإلغاء المعاهدة، وإذا لم يحصل ذلك فسيقال إن الملك هو الذي حال دونه، وهو يخشى من حصول المزيد من التدهور إذا لم تأت بريطانيا بمقترحات مقبولة، وقد طلب جيفرسون كافري بأن يضغط الملك فاروق على حكومته لكي تتريث في إلغاء المعاهدة، حتى تمنح بريطانيا الوقت الكافي لعرض مقترحاتها[41].

بدأت الأحداث تتسارع في مصر، ولم يحدث شيء يمكن أن يوقف التداعي في العلاقات المصرية ـ البريطانية، وشهدت القاهرة جهوداً محمومة للسفيرين كافري وستيفنسون من أجل الضغط على الحكومة لإظهار المزيد من الصبر وضبط النفس حتى تصل المقترحات الجديدة؛ وأوضح الملك لهما أنه لا يستطيع تأخير الحكومة في اتخاذ قرارها أكثر من أيام معدودة[42]، وأجاب مصطفى النحاس بأنه يجب أن يكون لديه "شيء ما" قبل نهاية شهر أيلول/ سبتمبر[43]، وذكر محمد صلاح الدين أن حكومته تواجه ضغطاً شديداً من الرأي العام والصحافة المصرية التي

أخذت تهاجم التحالف البريطاني-الأمريكي الداعي إلى إنشاء قيادة الشرق الأوسط[44] .

ولم تنقذ الموقف المقترحات التي قدمتها بريطانيا بشأن السودان، والتي تضمنت تشكيل لجنة دولية تقيم في السودان، وعقد اتفاقية بشأن تقسيم مياه النيل، وتشكيل هيئة دولية لتطوير وادي النيل، وتعيين تاريخ محدد لمنح السودانيين الحكم الذاتي[45] . وبينت الحكومة الأمريكية موقفها من هذه المفاوضات بدعوة سفيرها في القاهرة إلى أن يؤكد للحكومة المصرية ضرورة الفصل بين قضية الدفاع عن الشرق الأوسط وقضية السودان، فالأولى تهم هذه المنطقة والعالم الحر ولا تتحمل التأخير، بينما الثانية هي مشكلة تطور، ويمكن حل مشكلة من هذا النوع بشكل أفضل في حالة الصبر والتريث في البت فيها[46] .

وقد زادت هذه المقترحات الوضع تأزماً، فأيقنت الحكومة المصرية أن استجابة بريطانيا لمطالبها أمر بعيد المنال، وعقدت العزم على انتزاع سيادتها من بريطانيا، بغض النظر عن النتائج المترتبة على ذلك؛ ولذلك أدلى النحاس باشا ببيان مفصل في مجلس النواب المصري بتاريخ 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1951 استعرض فيه الأسباب التي دعت الحكومة المصرية إلى إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي السودان لعام 1899 [47]، وهكذا انتهت المفاوضات البريطانية-المصرية إلى الفشل الذريع، بالرغم من الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاحها.

تابع الدبلوماسيون الأمريكيون في كل من القاهرة ولندن ردود الفعل على قرار مصطفى النحاس بإلغاء المعاهدة، ورصدوا انعكاساته على

الصراع المصري ـ البريطاني، فقال السفير الأمريكي كافري إن أصوات التأييد في البرلمان المصري ارتفعت عالياً مؤيدة قرار الحكومة بحرارة، وأشار إلى المظاهرات الحاشدة التي سارت في شوارع القاهرة تأييداً لهذا القرار، والتي كانت تهتف بحياة "ملك مصر والسودان" وحياة النحاس "بطل الاستقلال" وكذلك "حياة مصدق والنحاس"[48].

أما في لندن فقد كتب السفير الأمريكي في بريطانيا جيفورد (Gefford) يقول إن الحكومة البريطانية عدَّت ما أقدم عليه مصطفى النحاس باشا في مجلس النواب المصري مجرد مناورة مكشوفة يقصد بها تعزيز موقفه في المساومة أثناء مناقشة المقترحات الجديدة التي يعلم أنها ستقدم إلى حكومته قريباً. وانتقد موقف بريطانيا من قضية السودان، وأبلغ بوكر وكيل الخارجية البريطانية بأن حكومته كانت دائماً قلقة بشأن ضعف المقترحات البريطانية المتعلقة بقضية السودان، وأنها شعرت أن ما فعله مصطفى النحاس جعل قبول المقترحات الجديدة أمراً مشكوكاً فيه، كما أنها أصبحت لا تفي بالغرض، وأصبح من الضروري إيجاد شيء أكثر إيجابية لتقديمه إلى مصر[49].

في اليوم التالي لإلغاء المعاهدة استقبل الملك فاروق السفير البريطاني ستيفنسون وعاتبه قائلاً: «لقد تأخرتم كثيراً، فأنا حذرتكم بإخلاص، وقلت لكم أنا لا أستطيع منعهم إلى ما لا نهاية»[50]. أما السفير الأمريكي جيفرسون كافري، فقد فسر الإجراء بالقول إن الحكومة المصرية كانت منذ البدء تريد إلغاء المعاهدة، وقررت العمل من أجل هذا الهدف منذ أسابيع مضت، وأنها سارت قدماً نحو غايتها هذه بالحصول على موافقة الملك قبل

وصول المقترحات الجديدة، لكيلا يتذرع بها في رفضه المصادقة على تلك القرارات[51].

واستقبل الملك فاروق السفيرين البريطاني والأمريكي في 10 تشرين الأول/ أكتوبر، وأعرب لهما عن تشاؤمه بشأن إمكانية ظهور المزيد من الانهيار في العلاقات المصرية-البريطانية[52]. وفي الوقت ذاته أدلى وزير الخارجية الأمريكي أتشيسون بتصريح صحفي قال فيه إن الولايات المتحدة تعتقد بأن الاحترام اللائق للتعهدات الدولية يتطلب الاستعاضة عنها باتفاقيات مشتركة، وأن مقترحات جديدة بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط قد تمت صياغتها خلال الأشهر القليلة الماضية، وستقدم بعد أيام قليلة إلى الحكومة المصرية، وأن بلاده تعتقد أن حل الصراع المصري-البريطاني يكمن في هذه المقترحات التي تشكل أساساً سليماً للخروج من هذا المأزق[53]. ولم يتضمن هذا التصريح أي إدانة واضحة لقرار إلغاء المعاهدة، ومع ذلك فقد عبر هربرت موريسون وزير الخارجية البريطاني، عن ارتياح حكومته الكبير لهذا التصريح، وأشار إلى أن المساندة الأمريكية والفرنسية والتركية لبريطانيا عند تقديمها للمقترحات الجديدة، ستؤثر أكثر من أي شيء آخر في موقف الحكومة المصرية، وفي إقناعها بقيمة تلك المقترحات، ومن ثم دفعها لكي تؤدي دورها معهم جميعاً في هذه المهمة الكبيرة[54].

موقف مصر من المقترحات الرباعية

قدم سفراء كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا في القاهرة طلباً مشتركاً لمقابلة وزير الخارجية المصري إظهاراً لتضامن هذه الدول بشأن المقترحات الجديدة، إلا أن وزير الخارجية قرر تشتيت هذه "المظاهرة

الدبلوماسية" فرفض استقبالهم مجتمعين وإنما كل على انفراد، وفي 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1951، استقبل أولاً السفير البريطاني ستيفنسون، الذي عرض مقترحات الدول الأربع بشأن مشروع قيادة الشرق الأوسط، ولم تكن هذه المقترحات إلا غطاء جديداً لاستمرار الوجود البريطاني في مصر، فقد نصت على أن تقدم مصر للقوات المتحالفة تسهيلات استراتيجية على أراضيها كافة بما فيها قاعدة السويس التي اقترح تسليمها إلى مصر، على أن تبقى تابعة لقيادة القوات المتحالفة التي ستتخذ من القاعدة مقراً لها سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب، مع تحديد حجم القوات المتحالفة التي سترابط في مصر وقت السلم[55].

وجدت الحكومة المصرية أن هذه المقترحات لا تلبي الحد الأدنى من طموحاتها بشأن الاستقلال التام والوحدة مع السودان، وهي لا تمثل سوى إبدال معاهدة 1936 الثنائية بمعاهدة أخرى متعددة الأطراف[56]، ومع أن الأوساط السياسية والصحفية الأمريكية قد صوَّرت أنها تمثل "شراكة متكافئة" مع الغرب، إلا أنها كانت في حقيقة الأمر تمثل محاولة لإيجاد صيغة تكون مقبولة من قبل مصر لاستمرار الهيمنة الاستعمارية الغربية[57].

وفضلاً عن ذلك فإن التوقيت لم يكن مناسباً لتقديمها، حيث جاءت بعد مرور خمسة أيام على قرار الحكومة المصرية بإلغاء المعاهدة، فأصبح من الصعب عليها التراجع عن هذا القرار حتى لو اقتنعت بها، ويبدو أن بريطانيا أخطأت أيضاً في تقدير التحذيرات المصرية المتكررة التي صدرت قبل ذلك ونظرت إليها على أنها مجرد مناورة مصرية للمساومة[58]، كما أنها أخطأت في تجاهل الآراء الأمريكية التي دعتها إلى التساهل مع مصر،

ولاسيما في قضية السودان، من أجل التوصل إلى حل مُرْضٍ لمسألة قاعدة السويس.

ولم تكن هذه المقترحات في نظر الحكومة المصرية سوى صيغة متطورة لما سبقها من مشروعات، فقررت في 14 تشرين الأول/ أكتوبر رفضها جملة وتفصيلاً، وسارت تأييداً لهذا القرار مظاهرة حاشدة رفعت آلاف الشعارات التي كتب عليها: «يسقط الدفاع المشترك» و«الوساطة الأمريكية خدعة»[59]، مما يشير إلى تدهور مكانة الولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة كبيرة في مصر، وفي 15 تشرين الأول/ أكتوبر وجه مجلس النواب المصري ضربة ماحقة لهذه المقترحات عندما صادق على قرارات إلغاء المعاهدة واتفاقيتي السودان، كما صادق على قرار رفض المقترحات الرباعية[60].

وهاجمت جريدة **المصري** القاهرية هذه المقترحات قائلة إن مشروع الدول الأربع إنما يهدف في جوهره إلى تدعيم مواقع الاستعمار في كل من مصر والسودان، وأنه يقيد البلاد بأغلال ثقيلة لتقوية نفوذه فيها، ويشكل ضربة قاضية لحركة التحرر الوطني المصرية، وهو أكثر ضرراً من معاهدة 1936 المشؤومة، وأن المستعمرين أخطؤوا تقدير الوضع، فكانت مقترحاتهم متعارضة مع الآمال الوطنية المصرية[61].

كما أصدر السفير المصري في واشنطن في 15 تشرين الأول/ أكتوبر، بياناً شرح فيه الأسباب التي دعت حكومته إلى رفض المقترحات الرباعية بشأن مشروع قيادة الشرق الأوسط، قائلاً إن بلاده لم تتم استشارتها مسبقاً

بشأنها، ولم تُدعَ إلى المشاركة في وضعها، ولم تعلم بمضمونها حتى يوم تقديمها، وأن حكومته وجدت فيها استمراراً لاحتلال مصر ليس من قبل بريطانيا فحسب، وإنما من قبل قوى أخرى أيضاً[62].

أثار الرفض المصري لهذه المقترحات ردود فعل قوية لدى الأوساط السياسية الأمريكية، أكثر مما أثاره إلغاء المعاهدة، ففي 17 تشرين الأول/ أكتوبر أعلنت الحكومة الأمريكية أن إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي السودان من جانب الحكومة المصرية، تصرف لا يتفق مع الاحترام اللائق للالتزامات الدولية، وأن الحكومة الأمريكية تعد هذا الإجراء باطلاً[63]، كما هاجمت جريدة **نيويورك تايمز** *(New York Times)* الأمريكية هذا الإجراء قائلة بأنه «مُناف للقانون الدولي والأخلاق»[64].

وعلى الصعيد نفسه بعث أتشيسون وزير الخارجية الأمريكي برسالة إلى نظيره البريطاني هربرت موريسون أكد فيها أن إلغاء المعاهدة عمل يتناقض مع نصوصها، وأنهم شعروا بالأسف العميق لرفض مصر المقترحات الرباعية بمثل هذه السرعة، والتي كانوا يأملون أنها ستضع نهاية للصراع المصري-البريطاني، وأن لبريطانيا المبررات الكافية لإبقاء قواتها في منطقة القناة وفقاً لمعاهدة 1936، وهم يشاركونها الرأي بشأن العاقبة الخطيرة - بالنسبة إلى الغرب - المترتبة على الانسحاب البريطاني من السويس، وأنهم يتهيؤون لإعطاء لندن تأييدهم السياسي لإبقاء قناة السويس مفتوحة للملاحة الدولية، وطلب أن تواصل القوات البريطانية ضبط النفس حتى في مواجهة الأعمال المصرية "غير المعقولة" من أجل ألا تزيد المصاعب التي تواجههم[65]، وقد علقت جريدة **نيويورك تايمز** على الموقف الأمريكي

من قرار إلغاء معاهدة 1936 ورفض المقترحات الرباعية بالقول «إن أعظم خطأ ارتكبه المصريون أنهم اضطروا الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ موقف علني ضدهم»[66].

السياسة الأمريكية في مرحلة الكفاح المسلح

في الوقت الذي بدأت فيه القوات البريطانية وسفنها الحربية تتقاطر على القناة، كان السفير جيفرسون كافري يتابع باهتمام ردود الفعل المصرية عليها، وركز على قيام "الإخوان المسلمين" بجمع السلاح والذخائر الحربية تمهيداً لإرسالها إلى السويس، وأنهم وضعوا منهجاً لهم يتبنى أسلوب الكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني؛ دعماً لسياسة الحكومة المصرية[67]، وبناء على ذلك طلبت الحكومة البريطانية من نظيرتها الأمريكية مساندة إجراءاتها بشأن زيادة حجم وجودها العسكري في منطقة القناة، إلا أن الحكومة الأمريكية - بالرغم من تأييدها لتلك الإجراءات - رفضت تأييد فكرة تطبيق الحصار على منطقة القناة، لما قد يثيره هذا الإجراء من معارضة وانتقاد على صعيد الرأي العام العالمي[68]. ودعاهم أتشيسون وزير الخارجية الأمريكي إلى ضبط النفس حتى يتجنبوا تلك المشكلات[69]، وكان هدف البريطانيين من تعزيزاتهم العسكرية إجبار الحكومة المصرية على الاستقالة ومجيء حكومة أخرى أكثر تساهلاً في الاستجابة للمطالب البريطانية.

لقد أدرك أتشيسون أن إلغاء مصر للمعاهدة يعني أن الوجود البريطاني العسكري على الأراضي المصرية أصبح يشكل احتلالاً استعمارياً

مفضوحاً، وعليه فإن المصريين سيلجؤون إلى استخدام السلاح ضده، وقد بدأت بوادره تظهر بصورة جلية على أثر رفض الحكومة للمقترحات الرباعية مباشرة. ففي 17 تشرين الأول/ أكتوبر أطلعت السفارة البريطانية في القاهرة السفير الأمريكي هناك على تقرير حول انفجار أعمال العنف في السويس والوسائل التي اتخذتها السلطات البريطانية لمواجهتها، ومنها إطلاق النار في الإسماعيلية ومقتل خمسة من المصريين. وقد سيطرت القوات البريطانية على كل المداخل المؤدية إلى منطقة القناة، وطلبت السفارة البريطانية من حكومتها تخويلها صلاحية قطع أنبوب النفط الذي يزود القاهرة بحاجتها من النفط الأبيض من مصافي السويس. وكما توقعت الخارجية الأمريكية في مناسبات سابقة، فإن العداء للولايات المتحدة الذي انتشر منذ سنين مضت، قد حط من سمعتها إلى درجة كبيرة، وفي هذا السياق أكد السفير الأمريكي جيفرسون كافري بأنه «من الطبيعي أن تجعلهم هذه الأحداث هدفاً لحملات العداء التي يشنها الشعب والصحافة المصرية»[70].

وهكذا بدأت التصورات السالفة عن الدور الأمريكي المنتظر في الشرق الأوسط تتداعى في مخيلة المصريين، عندما أصبحت السياسة الأمريكية متطابقة مع السياسة البريطانية بصورة واضحة وعلنية في نظر المصريين، بينما بدأت النزعة الداعية إلى الانفتاح السياسي والاقتصادي على السوفيت تنتعش مقابل ذلك[71]، وبهذا الصدد كتبت صحيفة **لابورص** *(La Bourse)* المصرية تقول إن الولايات المتحدة الأمريكية في طريقها لأن تصبح العدو رقم واحد في نظر الرأي العام المصري، كما ركزت الصحف

المصرية الأخرى هجومها على الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد أنها عدَّتها مسؤولة عن الأحداث في مصر أكثر من بريطانيا[72].

وبناء على ذلك اجتمع الملك فاروق في 24 تشرين الأول/ أكتوبر بالسفير الأمريكي في القاهرة، فانتقد بشدة الأساليب العنيفة للقوات البريطانية في منطقة القناة التي جعلته يفقد مشاعر الصداقة نحو بريطانيا، مشيراً إلى أن البريطانيين جعلوا من غير المتوقع بالنسبة إليه أو إلى أي حكومة مصرية أن تقبل في أي وقت أي حل للخلاف المصري-البريطاني[73].

استعرض جيفرسون كافري في تقرير مفصل تطورات الأوضاع في مصر؛ فقال إن الحكومة المصرية اتبعت «سياسة عمياء مهلكة» فيما يتعلق بالمفاوضات تقوم في جوهرها على خيارين؛ إما العمل حتى يتحقق هدفها أو «الموت» دون ذلك. وأن الموقف تجاوز الآن مرحلة "العمل" دون أن يحققوا شيئاً، وهم الآن في مرحلة "الموت" المتوقع. وأن الموقف البريطاني الفعال والصارم في منطقة قناة السويس، هو الذي بلور هذه الحقيقة المحزنة بالنسبة إلى المصريين الذين بوغتوا بهذا الموقف، فأصيبوا بالذهول والشعور بالاستياء والألم العميق، فانصب شعورهم بالإحباط والضغينة بصورة أولية على بريطانيا، ولكنه شمل في المحصلة النهائية الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا، وقد أصبح الغرب كله من وجهة نظرهم يشارك في ظلمهم[74]. ولكن في واقع الأمر وخلافاً لما ذهب إليه السفير الأمريكي جيفرسون كافري، فإن المصريين لم يقفوا مكتوفي الأيدي أو مذهولين، بل أعلنوا الكفاح المسلح في القناة، وكبدوا بريطانيا الكثير من الخسائر المادية والبشرية، وأضعفوا موقفها في مصر.

ثم ذكر كافري أن هناك أدلة متزايدة تشير إلى أن الملك فاروق يرغب في إقالة مصطفى النحاس في أقرب فرصة ممكنة، ولكن أي حكومة جديدة حتى وإن كانت أكثر مرونة، لا تستطيع قبول المقترحات قبل أن تضمد الجراح، وقال أيضاً: «إننا لا نستطيع أن نتجنب إخفاقاً آخر من دون الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان»، ودعا إلى تقديم الدعم الثابت لبريطانيا إذا ما استجابت لدعوتهم لها بالاعتدال، مشيراً إلى أنه «إلى الآن لم يتم إصلاح الضرر الذي سببناه للمصريين الذين مازالوا يأملون في أن تفعل الولايات المتحدة الأمريكية شيئاً ما لإنقاذهم من الورطة التي هم فيها الآن». وبيَّن أن الجيش المصري غير سعيد؛ لأن السياسيين وضعوه في موقف لا يمكن تجنبه، حيث أصبحت القوات المصرية في قطاع غزة معزولة تماماً في مواجهة إسرائيل، نظراً إلى أن القوات البريطانية تسيطر على خطوط إمدادها عبر منطقة القناة، ويمكنها أن تهدد بقطعها في أي وقت، ولم يكن لدى السياسيين المصريين سوى أسلحة محدودة للمناورة والمساومة مع الحكومة البريطانية، أهمها التهديد بالحرب، إلا أنهم أدركوا أن ذلك قد يؤدي إلى احتلال بريطانيا لمصر بسرعة.

أما التهديد بإقامة علاقات صداقة مع الاتحاد السوفيتي، فهو تهديد غير جدي؛ لأن الملك فاروق سيحول دون ذلك من أجل إعادة التوازن للسياسة المصرية، مقابل موقفه السابق الذي لم يتحرك فيه لمنع قرار إلغاء المعاهدة وقرار رفض المقترحات الرباعية، وقال إن موقف بلاده القائم على الاعتدال قد كشف عن بعض وجوه الخلاف بينها وبين بريطانيا، ولكن يجب ألا يعطي ذلك انطباعاً للمصريين بأنهم قد تخلوا عن صداقتهم

لبريطانيا، وأكد أنهم ما يزالون يحتفظون بمركز مؤثر في مصر، وأن هيبتهم ليست في مستوى متدن هناك، وأنهم في الوقت الذي يدعمون فيه الأسس التي تقوم عليها سياستهم، يجب عليهم أن يتجنبوا أي إجراء عقابي ضد مصر، ومهمتهم يجب أن تتركز في إبعاد كل من بريطانيا ومصر عن استخدام السلاح إلى آخر مدى ممكن[75].

ولكن تزايد أعمال المقاومة الوطنية المصرية دفعت السفارة الأمريكية لأن تشارك نظيرتها البريطانية في تقديم إنذار مشترك إلى الحكومة المصرية، تحذران فيه من أن أي إخلال بالأمن داخل مصر، تتعرض فيه مصالح البريطانيين والأمريكيين إلى الخطر، سيقابل من القوات البريطانية بالقمع الشديد[76].

وإزاء هذه التطورات وضعت القيادة العسكرية البريطانية خطة عسكرية لاحتلال القاهرة والإسكندرية ومدن الدلتا عرفت باسم "خطة روديو" (Rodeo)[77]. وقد ذكر المارشال مونتجمري رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية البريطانية في ذلك الوقت، بأنه التقى في باريس بالجنرال أيزنهاور قائد قوات حلف شمال الأطلسي آنذاك فأيد خطة احتلال مصر[78].

أقدم الملك في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1951 على خطوة مثيرة للشبهات عندما عين كلاً من حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي وعبدالفتاح عمرو مستشاراً للديوان الملكي للشؤون الخارجية، وكلاهما معروف بميوله البريطانية[79]، وقد وصفت جريدة **نيويورك تايمز** هذه

الخطوة بأنها «أول شعاع يخترق سحب الظلام التي تكتنف مصر»! وفي الوقت نفسه شنت هجوماً على حزب الوفد وزعيمه مصطفى النحاس إذ قالت إنه يقود بلاده عبر طريق وخيمة العواقب، وزعمت أن الملك فاروق وحده هو منقذ مصر[80]!

في المباحثات الأمريكية ـ البريطانية التي جرت في واشنطن في 8 كانون الثاني/ يناير 1952 أكد أتشيسون وزير الخارجية الأمريكي على ضرورة إيجاد صيغة عملية لجعل مصر تقبل مقترحات الدول الأربع بشأن مشروع قيادة الشرق الأوسط. وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يعلقها الملك فاروق على الاعتراف به ملكاً على مصر والسودان، قال أتشيسون إن هذه الصيغة يجب أن تتضمن الاعتراف بهذا «اللقب»[81]. ولكن قبل هذا الاعتراف يجب أن تضمن مسبقاً موافقته على الامتناع عن التدخل لتخريب أي نظام يختاره السودانيون، وكذلك موافقته على مقترحات الدول الأربع بشأن مشروع قيادة الشرق الأوسط. وقد رد أنطوني إيدن وزير خارجية بريطانيا الذي تقلد هذا المنصب بعد تسلم حزب المحافظين الحكم في أوائل عام 1952، بأن مصر لا ترغب في تطبيق المقترحات الرباعية، وأن بلاده لا تستطيع الاعتراف «باللقب»، وأكد على أهمية المضي قدماً في تأسيس حلف قيادة الشرق الأوسط[82].

ألقى ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا خطاباً في الكونجرس الأمريكي في 17 كانون الثاني/ يناير 1952 قال فيه إن قدرة بريطانيا على التأثير في مستقبل الشرق الأوسط هي الآن أقل بكثير مما كانت عليه، وبعد تخليها عن الهند لم يعد عليها وحدها تحمل مسؤولية حفظ حرية الطريق

المائي عبر قناة السويس؛ لأن هذه المسؤولية أصبحت دولية، وتحتفظ بريطانيا فيها بخمسين ألف جندي، والبريطانيون لا يرغبون في أن يكون أسياداً لمصر، بل خداماً وحراساً للتجارة الدولية، ثم طالب الدول الأر التي شاركت في مشروع قيادة الشرق الأوسط، بإرسال قوات رمز للمساهمة معهم في هذه المهمة[83].

احتجت مصر بشدة على خطاب ونستون تشرشل، وأصدر وفدها ف الأمم المتحدة بياناً شديداً قال فيه إن إرسال قوات تركية وفرنسية وأمريك إلى منطقة القناة، ولو كانت هذه القوات رمزية، يعد اعتداء جديداً عل سيادة دولة من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة وتهديداً مباشراً لأم الشرق الأوسط. ثم استدعت وزارة الخارجية المصرية رؤساء البعثات الدبلوماسية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا ف القاهرة، وأبلغتهم أن الحكومة المصرية تعتبر إرسال قوات بحرية أو بر إلى منطقة قناة السويس عملاً عدوانياً موجهاً إلى مصر، وسيحارب المصريون هذه القوات كما يحاربون البريطانيين في منطقة القناة[84].

بدأت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك تنفذان مخطط دقيقاً لإطاحة حكومة مصطفى النحاس، لاسيما بعد تصاعد حركة الكفا المسلح المصرية ضد البريطانيين في منطقة القناة، فوجهت القوات البريطا ضربة قوية لقوات الشرطة المصرية في مدينة الإسماعيلية يوم 25 كانو الثاني/ يناير حيث قتلت عدداً كبيراً منهم وجردت القسم المتبقي منهم م السلاح. وما إن وصلت أخبار هذه المذبحة إلى القاهرة في صباح يوم 6 كانون الثاني/ يناير حتى انطلقت المظاهرات الحاشدة في شوارع القاهر

احتجاجاً على مذبحة الإسماعيلية، وسرعان ما اندست بينها عناصر مشبوهة لتنفذ حركة تخريب أعدت سلفاً، اجتاحت شوارع القاهرة الرئيسية فتعرضت بعض المؤسسات والشركات ودور السينما والملاهي التابعة للبريطانيين واليهود والأمريكيين وبعض المصريين إلى الحرق والنهب والتدمير، وقد عرف ذلك اليوم بيوم «السبت الأسود»[85].

ألقت الحكومة الأمريكية مسؤولية الحريق المعروف بـ "حريق القاهرة" على عاتق حكومة الوفد، بحجة أن أحداث القاهرة ومنطقة القناة كان يمكن تجنبها لولا إلغاء معاهدة 1936، كما أعلن في واشنطن أن السفير الأمريكي في القاهرة يعمل بجد لإقصاء حكومة الوفد[86]، التي أعلنت حالة الطوارئ في البلاد. وفي 27 كانون الثاني/ يناير قدم النحاس استقالة حكومته، وتم تكليف علي ماهر بتشكيل الحكومة الجديدة.

الموقف الأمريكي في ظل حكومة التهدئة

كان الأمريكيون يشعرون منذ حريق القاهرة أن الوقت يمضي بسرعة، وأن الفرص تنحسر تدريجياً أمامهم لوضع تسوية شاملة للقضية المصرية، لذلك كتب وزير الخارجية الأمريكي أتشيسون إلى جيفورد سفيره في لندن طالباً منه إبلاغ البريطانيين بأن «علينا الاستفادة من الفرصة الحالية التي يمكن ألا تدوم طويلاً، حيث يمكن أن يكون علي ماهر فرصتنا الأخيرة»، ويجب مواصلة المباحثات، وأبدى استعداد واشنطن الدائم للمساعدة فيها على أن تكون غير محددة؛ بل تشمل قضيتي الدفاع والسودان معاً. وأشار أتشيسون إلى أن «الملك هو المفتاح الرئيسي، ومن دون موقفه القوي يمكن أن تخرج الأمور من أيدينا؛ لذا علينا مساعدته وتشجيعه في هذه الظروف

الحرجة. وفي رأينا يجب الاعتراف به ملكاً على السودان، حيث نعلم أن بريطانيا تعارض بشدة هذه الخطوة»[87].

لكن بعد ساعات قليلة من اندلاع حريق القاهرة استدعى الملك فاروق السفير الأمريكي جيفرسون كافري ليستمد منه الرأي بشأن تغيير الوزارة المصرية، فكان كافري أول من علم بهذا الإجراء، فكتب إلى السفير الأمريكي في لندن جيفورد مبيناً له أنه من غير المرغوب فيه بالنسبة إلى الحكومة البريطانية، أن تنتظر إشارة من القاهرة تنم عن الصداقة من قبل الحكومة المصرية الجديدة؛ لأن مثل هذه الإشارة ستكون بمنزلة قبلة الموت لهذه الحكومة، وأن فاروقاً لعب بذكاء عندما سلم السلطة لحكومة من هذا النوع، ولو استدعى حكومة معارضة فمن الصعب أن تحصل على تأييد الوفد لها إذ يمتلك الأغلبية المطلقة في البرلمان المصري، ويبدو من خلال هذه البرقية أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد ما أقدم عليه الملك فاروق، ولاسيما أن جيفرسون كافري كان أول دبلوماسي أجنبي استقبله علي ماهر عقب تشكيله الوزارة[88].

كانت أفكار أتشيسون وآراؤه بشأن القضية المصرية تتطابق إلى حد كبير مع آراء السفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافري الذي كان قريباً من مسرح الأحداث السياسية في مصر، والتي عبر عنها في رسالته إلى الخارجية الأمريكية في الأول من شباط/ فبراير 1952 حين قال: «إن استعمال القوة سيؤدي إلى إحداث نكسة على الصعيد الشعبي في مصر. نحن نعلم أن حكومة علي ماهر هي ضد الشيوعية في أقل تقدير، إذا لم تكن مؤيدة للغرب أساساً، وهذا يعد كسباً لنا حيث يمكننا التوصل معها إلى حل عقلاني بشأن الأمور المعقدة والمعلقة»[89].

ولكن لم يكن تغيير الحكومات نذيراً بتغيير السياسات كما كان يتوقع بعض الدبلوماسيين الأمريكيين والبريطانيين، وكانت رؤية وليام بيري مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى أكثر واقعية من غيرها، فذهب إلى التأكيد بأن «تغيير الحكومة لا ينذر بتركها لسياسات مصر السابقة، بل إن علي ماهر سيؤكد على تطلعات المصريين الوطنية، وأن قضية التسوية يجب أن يوافق عليها البرلمان المصري الذي تسيطر عليه الأغلبية الوفدية». وتساءل وليام بيري إلى متى سيظل علي ماهر صامداً بالاعتماد على دعم الملك وبعض أحزاب المعارضة الصغيرة له، وأشار لأول مرة إلى أن «تأييد الجيش له غير مؤكد» وأن التسوية يمكن أن تتحقق إذا كانت على الأقل تسوية مقبولة من قبل حزب الوفد، وأن رجوع الاستقرار إلى مصر يبدو ضعيفاً، وأن الجانبين (مصر وبريطانيا) غير مستعدين للبدء بالمفاوضات، وأن التوتر الداخلي من شأنه استبعاد أي حل يمكن أن يعزز من موقع الغرب في الشرق الأدنى[90].

وقد بعث جيمس ويب (James S. Webb) وكيل وزارة الخارجية الأمريكية[91] بهذه الآراء إلى وزير الخارجية الأمريكي أتشيسون في لشبونة قائلاً: «نبقى مقتنعين بأنه إذا لم تقم بريطانيا بخطوة إلى الأمام تؤدي إلى الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان فإن فرصة النجاح ستكون ضعيفة، حيث إن الحكومة البريطانية تصر على عدم الاعتراف بتنصيب فاروق ملكاً على السودان ما لم تتم استشارة السودانيين... وإذا ما تم انسحاب القوات البريطانية من السويس فإن الوضع الأمني سيتحسن في مصر، ولاسيما أن الحكومة المصرية تحاول تجنب المشكلات في منطقة قناة السويس». وقد أعرب جيمس ويب عن قلقه الشديد بشأن اقتراح أنطوني

إيدن وزير خارجية بريطانيا الداعي إلى مشاركة أربعة أقطار عربية أخرى في مشروع قيادة الشرق الأوسط، مؤكداً على عدم مشاركة الدول الغربية في أي ترتيبات دفاعية تستبعد منها إسرائيل؛ لأن ذلك قد يحطم القاعدة الأساسية لمشروع قيادة الشرق الأوسط، باعتباره مشروعاً دفاعياً عن المنطقة كلها دون استثناء. وقد يلاحظ في الاتصالات التي ستجري بشأن هذا المشروع أن مصر ربما تقترح ربط مشروع قيادة الشرق الأوسط بمعاهدة الدفاع المشترك بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الموقعة في 17 حزيران/ يونيو 1950؛ «إذ إن هذه المعاهدة تحتوي على اتفاقية سرية موجهة ضد إسرائيل. وإذا كان القبول بهذه الحالة ثمناً يجب أن ندفعه لحل القضية، فيجب علينا أن نتهيأ لاعتبار أنفسنا موافقين على ذلك، ولكن بشرط إفهام القوى الأربع بأن عليها إقامة اتفاق مماثل مع إسرائيل التي هي جزء متمم لمنطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فهي جزء أساسي من عملية الدفاع عن الشرق الأوسط، وتحتاج هذه القضية إلى دراسة معمقة، ولكننا نعتقد بأنه يجب ألا نشجع مصر على إقحام جامعة الدول العربية في المشروع»[92].

وترسخت يوماً بعد آخر لدى الخارجية الأمريكية رؤية واضحة للأحداث في مصر واحتمالات تطورها، تلك الرؤية التي كانت تبتعد في الوقت نفسه عن الرؤية البريطانية لتلك الأحداث، وهو ما ظهر جلياً في مذكرة بيرتون بيري (Burton Y. Berry) وكيل مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى[93] التي قدمها لوزير الخارجية أتشيسون بشأن العلاقات المصرية ـ البريطانية، والتي قال فيها إن الوضع في مصر سيبقى غير مستقر؛ بسبب الاتفاق بين علي ماهر وحزب الوفد الذي يمتلك

الأغلبية في البرلمان، وهو اتفاق هش ضعيف الأساس، على الرغم من أن الحكومة المصرية استطاعت السيطرة على النظام في منطقة السويس والحد من أعمال الفدائيين في القناة، وقد شجع ذلك الحكومة المصرية على طلب المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، وأيد السفير الأمريكي جيفرسون كافري هذا الطلب، في الوقت الذي خفض فيه البريطانيون عدد قواتهم في السويس. وأشار بيرتون بيري إلى أن كلاً من الوفد والحكومة يخشيان النزاع فيما بينهما، على الرغم من أن هجوم حزب الوفد على الحكومة يتزايد باستمرار، متهماً إياها بمطاردة الحركة الوطنية وإخمادها؛ مما أجبر الحكومة على إصدار قرار يقضي بمعاقبة مروجي مثل هذه الشائعات، ومع ذلك يبدو أن موقف الملك فاروق أصبح حرجاً بسبب تساهل رئيس الوزراء علي ماهر مع حزب الوفد، لهذا ظهرت شائعة تقول برغبة الملك في تغيير الحكومة واختيار نجيب الهلالي رئيساً للوزراء[94].

وذكر بيري أن بريطانيا طلبت من سفيرها في القاهرة عقد اجتماع مع علي ماهر لمواصلة المباحثات، إلا أن وفاة ملك بريطانيا أخَّرت هذه المباحثات، وقد سهل وجود الأمير عبدالمنعم في لندن من عملية تبادل الآراء بين الجانبين، ولكون الأخير لا يحمل تفويضاً رسمياً لمناقشة هذا الموضوع مع المسؤولين البريطانيين، فقد حمل معه رسالة من وزير خارجية بريطانيا أنطوني إيدن إلى الحكومة المصرية، تؤكد رغبة بريطانيا في مواصلة المباحثات. كما أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى سفيرها ستيفنسون للاتصال بالحكومة المصرية لتحديد زمان ومكان بدء المفاوضات، على أساس قبول مصر للترتيبات الدفاعية وفق فكرة قيادة الشرق الأوسط، مقابل إلغاء معاهدة 1936 وعقد معاهدة جديدة مشتركة،

وأن موقف بريطانيا من تنصيب فاروق ملكاً على السودان يبقى رهناً بمشاورة السودانيين أنفسهم. ولكن يبدو أن موقف رئيس الوزراء علي ماهر من المقترحات الرباعية بشأن قيادة الشرق الأوسط كان رهناً هو الآخر بربط هذا المشروع بمعاهدة الدفاع العربي المشترك؛ مما يعني أن هذا المشروع سيكون موجَّهاً لعزل إسرائيل ومحاصرتها، وفي ختام مذكرته أوضح بيري بأنه نظراً للتأخير وعدم الاتفاق بين الولايات المتحدة وبريطانيا فقد:

1. حثت بريطانيا على التوصل إلى صيغة لحل قضية السودان على أساس الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان، ومن ثم منح السودانيين حق تقرير المصير فيما بعد.
2. حثت بريطانيا على سحب جزء من قواتها من منطقة القناة حتى إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق محدد بشأن عدد القوات التي ستقرر القيادة العليا لحلف الشرق الأوسط وضعها في المنطقة.
3. اقترحت على علي ماهر الكف عن التصريحات الوطنية المتطرفة.
4. أعربت عن رغبتها في الدخول في مناقشات خماسية القوى*، فيما إذا وافقت مصر على ذلك[95].

كانت هذه النقاط الأربع خلاصة نشاط الدبلوماسية الأمريكية بشأن القضية المصرية منذ حريق القاهرة وسقوط حكومة الوفد في 27 كانون الثاني/ يناير 1952، وحتى سقوط حكومة علي ماهر في الأول من آذار/ مارس 1952، رغم أنه كان يحظى بدعم ومساندة السفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافري.

* المقصود بها مباحثات أمريكية ـ بريطانية ـ فرنسية ـ تركية ـ مصرية.

كان الملك فاروق يميل إلى تكليف نجيب الهلالي لتشكيل الوزارة في أعقاب استقالة حكومة مصطفى النحاس في 27 كانون الثاني/ يناير 1952، وكانت الدوافع لهذه الرغبة أن نجيب الهلالي نفسه كان وفدياً ثم انشق وطرد من الوفد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1951، إلا أن هذه الرغبة لم تتحقق بعد اللقاء الذي تم بعد ساعات قليلة من اندلاع الحريق بين الملك فاروق والسفير الأمريكي جيفرسون كافري، لأن الأخير كان يميل إلى أن يتولى علي ماهر رئاسة الحكومة المصرية بعد استقالة مصطفى النحاس، وقد تحقق ذلك بالفعل.

ويبدو أنه كان هناك خلاف بين السفير الأمريكي كافري وضابط المخابرات الأمريكي كيرميت روزفلت[96] حول من يتولى السلطة بعد استقالة حكومة النحاس، وكان كيرميت روزفلت قد ترأس اللجنة التي شكلها وزير الخارجية أتشيسون لدراسة الوضع السياسي في مصر في أوائل عام 1952، وقد انتهت هذه اللجنة إلى وضع خطة سرية لمعالجة تلك الأوضاع، وحضر كيرميت روزفلت بالفعل إلى مصر في أواخر كانون الثاني/ يناير 1952 لتنفيذها، واختلف مع جيفرسون كافري بشأن منصب رئيس الحكومة المصرية؛ فقد كان كافري يدعم علي ماهر في تشكيل حكومة جديدة تساندها جبهة وطنية يمكنها أن تهدئ الاضطرابات الشعبية وتروض القصر؛ مما أثار معارضة الملك فاروق فيما بعد، وجعل كيرميت روزفلت يسعى للتخلص من علي ماهر لصالح نجيب الهلالي، وبهذا الصدد قال كيرميت روزفلت: «إن كافري كان يرسل البرقيات إلى واشنطن بأن ماهر يمضي في طريقه بصورة رائعة، وأنه ليس هناك ما يدعو إلى القلق

على الإطلاق، وكنت أرسل من قنوات الوكالة (CIA) برقيات مفادها أن من الضروري أن نتدخل لتصحيح الموقف، «وكان من الواضح أن الأمر يتطلب إخراج علي ماهر من رئاسة الحكومة وإحلال نجيب الهلالي محله، إلا أن بيرتون بيري رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى ووكيل مساعد وزير الخارجية الأمريكي كان يتلقى هذه البرقيات ويحفظها دون أن يطلع أتشيسون وزير الخارجية أو أي شخص آخر عليها[97].

وتحدث بيرتون بيري عن أسباب استقالة علي ماهر فقال إنه منذ استلامه السلطة في 27 كانون الثاني/ يناير كان واقعاً تحت ضغط متزايد من قبل البلاط والمعارضين بشدة لحزب الوفد الذين طالبوه باستعمال «اليد الحديدية» ضد حزب الوفد ومرتكبي أعمال الشغب التي حدثت في 26 كانون الثاني/ يناير، لكن علي ماهر قاوم هذا الضغط وكرس نفسه لخدمة الشعب؛ فلم يقم بتعطيل البرلمان حسبما أراد الملك لتوجيه ضربة قوية لنفوذ حزب الوفد؛ لأنه كان مقتنعاً بأنه يستطيع كسب تأييد حزب الوفد له، لذا ضاق الملك ذرعاً بعلي ماهر، وبدأ بإعداد ترتيبات استبداله؛ فخرجت الصحف تقول بأن البرلمان قد عطل لمدة ثلاثين يوماً، ويبدو أن هذا الخبر هو دسيسة من القصر، لذا قام علي ماهر بتكذيب هذا الخبر أمام البرلمان المصري[98].

ومن الواضح أن علي ماهر الذي كان يقدر حجم تأثير حزب الوفد في استمراره بالحكم قد عمل على تحقيق توازن في سياسته بين ضغوط القصر والبريطانيين عليه من جهة، وبين ضغوط حزب الوفد وتأثيراته بالبرلمان في خططه السياسية من جهة أخرى؛ ولذلك كان يعمل بحذر وصعوبة

على إبقاء "شعرة معاوية" بينه وبين حزب الوفد، ولاسيما بعد محاولته تشكيل جبهة وطنية تضم بعض قادة هذا الحزب[99]؛ مما أثار الملك والبريطانيين عليه.

تزايد الخلاف البريطاني - الأمريكي حول السودان

لم يكن علي ماهر قادراً على مواجهة المزيد من الضغوط والدسائس التي يحوكها الملك وحاشيته ضده، فتخلى عن رئاسة الحكومة فاتحاً الطريق أمام نجيب الهلالي للصعود إلى كرسي الوزارة، فشكل الأخير حكومته في 2 آذار/ مارس 1952. وقد وصفه بيري أنه كان ضد الفساد والابتزاز الحكومي ونزيهاً ومعادياً للشيوعية، ولم يكن خطه السياسي الذي ينوي اتباعه معروفاً؛ فهل سيساوم على تطلعات الوطنيين أو يصر على التمسك بها؟ إلا أن توقعات الأمريكيين كانت تشير إلى أنه سيطالب بسحب القوات البريطانية من السويس، وتحقيق السيادة على السودان. وأكد بيري أن نجيب الهلالي والملك فاروق سيكونان قوة لا تتسامح مع أي حركة اضطراب داخلية في مصر، ولكن إذا لم ينجح نجيب الهلالي في تحقيق تطلعات الوطنيين فإن حزب الوفد سيظهر ثانية في الواجهة السياسية، رغم أن هذا سيتطلب وقتاً طويلاً[100].

ويبدو أن وزارة الخارجية الأمريكية بدأ ينتابها القلق إزاء التطورات الداخلية في مصر، واحتمال انعكاس تلك التطورات على حسم الصراع المصري-البريطاني؛ لذلك طلبت في الخامس من آذار/ مارس 1952 من سفيرها في القاهرة جيفرسون كافري تقويم الوضع القائم في مصر، ووضع

توصيات يمكن أن تواجه بها وزارة الخارجية الحكومة البريطانية لتحقيق ح
مقنع لهذا الصراع[101].

استجاب جيفرسون كافري لرغبة الخارجية الأمريكية، فكتب إليها ف
8 آذار/ مارس 1952، قائلاً «إنه قلق أيضاً لسوء الفهم البريطاني للوض
الحالي في مصر، حيث إن السؤال الذي يتردد الآن هو: إلى أي مد
تستطيع الحكومة الحالية البقاء؟ ويبدو أن الجواب على هذا السؤال يعتم
على نتائج المحادثات المصرية-البريطانية التي قد تبدأ قريباً. فإذا لم تحص
مصر على شيء، وإذا استمر الموقف البريطاني على حاله، فيجب علينا أ
ننسى أي أمل لنا في الاستقرار وأي توجه لتأييد الغرب في هذا القطر»
وجراء ذلك رأى جيفرسون كافري أن "خيار الثورة" في النهاية سيكو
غير مستبعد في مصر، وأكد أنهم الآن يتجهون بسرعة إلى نقطة اللاعودة
وإذا اتجهت مصر إلى ذلك فإن الشكوك تصبح جدية حول إمكانية إقام
الاستقرار في الشرق الأوسط، ومع ذلك فإن التصور العام هو أ
الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة القادرة على تحريك بريطان
أو مصر من موقفيهما الجامدين. كما توقع أن يكون رد الفعل لدى الرأ
العام الأمريكي حاداً إزاء فشل الغرب في مصر[102].

وكان جيفرسون كافري يعتقد أن حكومة نجيب الهلالي تواجه جما
مشكلات، فهي برغم كونها حكومة ممتازة من وجهة النظر الأمريكية
فإنها لم تأت من خلال مطلب شعبي، ولكنها جاءت من فراغ سياسي
فرضته تطورات الأوضاع في مصر، وبالأساس كانت مقاضاة حزب الوف
أمام المحاكم أحد أهداف الحكومة الهلالية، اعتقاداً منها أن ذلك كان مطل

بريطانياً، كما أن منهاج الحكومة الذي ظهر في شعاراتها كان يتوافق مع نظرة الغرب أكثر مما يتوافق مع نظرة المصريين أنفسهم التي تنطلق من تصورهم أن كلمات الإصلاح والحكومة الفاضلة هي مجرد شعارات سياسية فحسب وليست حقائق واقعية[103].

وفي معرض تحليله لسياسة حكومة نجيب الهلالي أكد كافري أن هذه الحكومة مع نواياها الحسنة في صراعها مع حزب الوفد، كان عليها أن تواجه بعض الحقائق المربكة لسياستها؛ منها على سبيل المثال أنه لا توجد حركات سياسية قوية في مصر باستثناء حزب الوفد وتنظيم الإخوان المسلمين اللذين كان نجيب الهلالي ضعيفاً حيالهما، فضلاً عن وجود بعض الأحزاب الضعيفة الأخرى كالسعديين والأحرار الدستوريين، كما أن إصلاحات الحكومة وبشكل خاص المتضمنة تخفيض النفقات العامة وإبطال الترقيات الاستثنائية سيؤدي في المدى القصير إلى ردود فعل مربكة، ولكنها في المدى البعيد ستؤدي إلى ردود فعل شعبية إيجابية، إلا أن حكومة نجيب الهلالي لا تمتلك ذلك الوقت الطويل لترى نتائج عملها.

ومن المشكلات التي واجهت حكومة نجيب الهلالي أيضاً وجود كميات كبيرة من الأسلحة لدى جماعات معينة، ويعني بها جيفرسون كافري بالدرجة الأولى جماعة الإخوان المسلمين، كما أن الطلبة بدورهم يرغبون في تأدية دورهم "الفوضوي" في التعبير عن توجهاتهم وآرائهم، والفلاحون الذين يعانون من ظروفهم المعيشية السيئة يشخصون بأبصارهم نحو القاهرة بقلق وترقب. وما دام الجيش مستعداً لإطلاق النار فإن النظام سيكون مستتباً في القاهرة، ولكن إذا ما قرر حزب الوفد في "تكتيكه" أن

يقوم بخلق الاضطرابات في المحافظات المصرية، فإن حكومة نجيب الهلالي لا تمتلك القوة العسكرية الكافية لإخمادها في أنحاء مصر كافة[104].

وخلص جيفرسون كافري إلى تقرير حقيقة مهمة تتعلق بسياسة رئيس وزراء مصر نجيب الهلالي، إذ يقول إن رئيس الوزراء المصري قد توصل إلى استنتاج مفاده أنه لا يستطيع أن يقوم بحركة مؤثرة ضد حزب الوفد، ما لم يتمكن من موازنة تأثير حزب الوفد بتأثير شعبي مقابل يقوم على أساس النجاح في تحقيق التطلعات الوطنية المصرية. حيث تتمثل هذه التطلعات بالمعادلة القائمة على انسحاب بريطانيا من قناة السويس ووحدة وادي النيل، وفضلاً عن ذلك على نجيب الهلالي أن يقوم في أيامه الأخيرة في رئاسة الوزارة بعمل حقيقي لصالح بريطانيا[105].

ونستنتج من هذه المذكرة أن الدبلوماسية الأمريكية أصبحت أكثر اقتناعاً بأن أي حكومة قامت بعد الحريق، مازالت عاجزة عن تخطي حاجز حزب الوفد، الذي ظهر أنه مازال مؤثراً في السياسة المصرية وهو خارج الحكم، مثلما كان عليه الحال وهو في الحكم، كما أن حكومة علي ماهر أو حكومة نجيب الهلالي أو أي حكومة مصرية أخرى لا تستطيع تجاوز استراتيجية حزب الوفد التي وضعها للمفاوضات مع بريطانيا؛ مثل الإصرار على وحدة مصر والسودان تحت تاج الملك فاروق، وكذلك الإصرار على تحقيق جلاء القوات البريطانية من منطقة القناة، وهذا يعني أن ما خطط له البريطانيون والقصر لمرحلة ما بعد إسقاط حكومة حزب الوفد قد انتهى إلى الفشل الذريع، ولم يكن أمامهم سوى المناورة حول تحقيق التطلعات الوطنية المصرية التي عبر عنها حزب الوفد بطريقته الخاصة[106].

وفي واقع الحال أدرك جيفرسون كافري هذه الحقيقة؛ فشرع في دراسة الخيارات المفتوحة أمام الدبلوماسية الأمريكية للعمل من أجل إنقاذ الموقف المتدهور في مصر، فقال إنه يدرك تماماً أن البريطانيين يرحبون بالمشورة الأمريكية، ولكن لديهم مقداراً من الحذر والتشكيك فيها، وفي اعتقاده أن الخارجية الأمريكية ستكون مقصرة في أداء واجبها إذا لم تقم بمحاولة أخرى لإقناع لندن بشكل واضح وتُبَيِّن أين تكمن مصالح الغرب، وأشار إلى أن الخيار الأكثر تفاؤلاً المفتوح أمامهم، هو إقناع بريطانيا بالاعتراف بفاروق ملكاً على السودان، وهناك خيار يمكن أن يكون أفضل الحلول، هو اقتراح نقل القوات البريطانية من منطقة السويس إلى قاعدة خارج مصر مثل قطاع غزة، والخيار الثالث هو في حالة إصرار البريطانيين على موقفهم «فيجب علينا مواجهة الحقائق الواقعية وتقرير إلى أي مدى تسمح التزاماتنا في المناطق الأخرى من العالم، بإخبار البريطانيين بأننا سنقوم بفصل أنفسنا عنهم في الشرق الأوسط؛ بسبب اعتقادنا بأنهم على خطأ فيما يفعلونه، وإذا لم نتهيأ لتنفيذ هذا التهديد بالفعل، فمن الأفضل ألا نقوله». ثم يضيف جيفرسون كافري شارحاً خططه السياسية فيقول إنه إذا اعترفت بريطانيا بفاروق ملكاً على السودان، فإن ذلك يجعلنا نمسك مصر بيد واحدة فقط[107]. ويعني بذلك أن هذا لا يكفي للاحتفاظ بمصر في دائرة النفوذ الغربي، وإنما يجب أن يرافقه أيضاً انسحاب بريطاني ملموس من قاعدة السويس.

وأشار جيفرسون كافري أيضاً إلى أن هناك خياراً رابعاً، وهو الاشتراك مع بريطانيا في احتلال مصر عسكرياً، حيث ادعى البريطانيون أنهم لا

يستطيعون تنفيذ ذلك بمفردهم، ووصف هذا الخيار بأنه يعني تهيئة أنفسهم لمواجهة الحقيقة التي تقول بأن عليهم الخروج من مصر وبقية الشرق الأوسط والبدء بمناقشة تصفية مصالحهم في المنطقة، وهو أصعب الخيارات بالنسبة إلى الأمريكيين، لذلك أكد بأنه من غير المحتمل العمل بهذه الخيارات باستثناء الأول منها. وقد أوصى بالعمل بحزم على استمرار المفاوضات المصرية ـ البريطانية لتحقيق ذلك، والحيلولة دون تأزم الموقف في مصر، واقترح أن يبادر الطرفان البريطاني والمصري إلى إصدار إعلان مشترك يقر بانسحاب بريطانيا من السويس واعترافها بفاروق ملكاً على السودان وفقاً لسياسة تقرير المصير للسودانيين، وبالمقابل تقبل الحكومة المصرية بمبدأ الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط[108].

وانطلاقاً من هذه الرؤية نظر السفير كافري إلى مصر باعتبارها محور للمصالح الأمريكية والغربية، وأن سقوطها في أيدي قوى سياسية غير موالية للغرب يعني القضاء على المصالح الغربية كلها في الشرق الأوسط إلى الحد الذي أوصى فيه باستخدام التهديد بإنهاء الشراكة الأمريكية البريطانية في الشرق الأوسط، والتصرف بانفراد وفق ما يخدم المصالح الأمريكية فحسب[109].

وعلى الرغم من أن هذه المذكرة لا تحتاج إلى التفسير والتعليق لوضوح مضامينها، فإنه يمكن القول إنها كانت تعبر أصدق تعبير عن الرؤية الأمريكية لطبيعة الصراع الدائر بين مصر وبريطانيا، كما أنها امتازت بنظرتها الواقعية للأوضاع في مصر واحتمالات تطورها. ومما يثير الاهتمام حقاً ما ذكره جيفرسون كافري من أن استمرار الأوضاع بالسير على النحو

الذي كانت عليه آنذاك سيقود حتماً إلى الثورة، الأمر الذي حدث بالفعل بعد أشهر قليلة، وكذلك إشارته إلى أن صغار الضباط في الجيش المصري قد يرفضون أوامر حكومتهم بقمع أي حركة شعبية يقوم بها حزب الوفد بالتحالف مع الإخوان المسلمين والشيوعيين والقوى الوطنية الأخرى، وهو تخمين له دلالته فيما يتعلق بتشكيل الضباط الأحرار الذي كانت المعلومات عنه غامضة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك[110].

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم السياسي لحكومة نجيب الهلالي، وبشكل خاص من خلال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكان عهده يمثل تفاقماً مطرداً للخلاف المصري-البريطاني، الذي راح كافري يكثر بإفراط في التعبير عن مخاوفه بشأن تفاقمه، وأخذ يطالب صراحة بالعمل على دفع بريطانيا لتقديم تنازلات مقبولة لمصر حول قضية السودان، لكي يسهل الحصول على تنازلات مقابلة من مصر بشأن قضية القاعدة في السويس، إلا أن هذه المطالب جوبهت برفض وتجاهل. وقد شن نجيب الهلالي حملة تطهير واسعة على الفساد في إطار "الثورة السلمية" وقد بدأ يواجه مصاعب داخلية من جراء ذلك؛ فكتب وزير الخارجية الأمريكي أتشيسون في 26 آذار/ مارس 1952 إلى السفارة الأمريكية في لندن يعرب فيها عن القلق، ويؤكد أن الأيام تمر دون حصول أي تقدم في حل المشكلات المعلقة؛ لذلك فإن مسألة بقاء حكومة نجيب الهلالي ستكون حفوفة بالمخاطر، وستضيع فرصة التفاوض مع العناصر المعتدلة، كما أن تنفيذ الأهداف الغربية في مصر سيكون موضع شك. وتكمن المشكلة في نظر الوزير الأمريكي في نقطتين: أولاهما الطريقة التي

يمكن بها معرفة السبل الملائمة للوصول إلى عقد اتفاقية بين مصر وبريطانيا، والثانية هي ضرورة البدء بالمفاوضات من دون تأخير، وبيان التكتيك المتبع في مواصلتها[111].

وكان من رأي أتشيسون الحصول مسبقاً على ضمانات مصرية حول اشتراكها في الدفاع عن الشرق الأوسط، وكذلك حول مسألة الإدارة الفنية لقاعدة السويس من قبل الخبراء البريطانيين؛ لكي يتمكن الطرفان من تجنب انهيار المفاوضات. وكان يعتقد في الوقت نفسه أنه سيكون من المفيد أن تقوم بريطانيا أثناء مناقشة الجدول الزمني، أو صيغة للبيان المشترك، بإبلاغ المصريين بأنها ستقوم بسحب القوات البريطانية التي يزيد عددها على ما هو مقرر في معاهدة 1936 من منطقة قناة السويس، بوصفها بادرة لحسن النية، حالما يكون ذلك متلائماً مع استقرار الحالة الأمنية في منطقة القناة[112].

ثم استعرض وزير الخارجية الأمريكي المسائل التي يرغب الغرب - وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية - في أن تلتزم بها مصر؛ وهي حرية الملاحة في قناة السويس في جميع الأوقات، والمحافظة على المواقع الاستراتيجية في وقت السلم بما يضمن تشغيلها بفاعلية وبسرعة عند ظهور أي تهديد للشرق الأوسط، والمشاركة الطوعية المصرية مع الغرب في الدفاع عن الشرق الأوسط ضد أي تهديد خارجي. وذهب إلى أكثر من ذلك عندما أكد أن حل القضية المصرية هو المفتاح لتسوية المشكلات الأخرى في منطقة الشرق الأدنى، الأمر الذي ينم عن مدى الاهتمام الأمريكي بهذه القضية، مركزاً بشكل خاص على موضوع قيادة الشرق الأوسط. ثم أشار الوزير الأمريكي إلى حالة في غاية الأهمية عندما قال

إنه على الرغم من كل الأحداث التي جرت بعد تشرين الثاني/ نوفمبر 1951 لزيادة فاعلية القاعدة في قناة السويس في مواجهة الحركة المصرية المعادية للبريطانيين، فإن فاعلية هذه القاعدة شهدت انخفاضاً مطرداً بسبب النقص في الأيدي العاملة والمؤن الغذائية والماء والاتصالات، الأمر الذي جعل السلطات العسكرية البريطانية تدرك أن هذه القاعدة لا تؤدي عملها بصورة مقنعة إذا لم يكن هناك حد أدنى من التعاون والمساعدة المصرية، التي من دونها يصبح الاحتفاظ بها يكلف الكثير من القوات الرئيسية والأموال. وأضاف موضحاً أنه إذا استمر العداء وعدم التعاون المصري، فإن ذلك لا يضعف قدرة هذه القاعدة فحسب، بل سيتطلب مرابطة أعداد كبيرة من الجيش البريطاني فيها، «وهذا يعني أن الاستمرار في هذا العمل لا يخدم أهدافنا»[113].

وكان جواب السفير الأمريكي في بريطانيا على هذه الرسالة واضحاً، حيث بيَّن أن بريطانيا غير مهتمة بمناقشة الأمور المعلقة كافة بشكل جدي، وأنه ما دام المصريون متعنتين في موقفهم فعلى بريطانيا تقديم بعض التنازلات، كما يبدو أن نجيب الهلالي غير راغب في الإعلان عن وقوف مصر طرفاً في مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط في هذا الوقت، وتساءل عن الكيفية التي يمكن أن يقنع بها أنطوني إيدن وزير الخارجية البريطاني لكي يتغلب على هذه المشكلة[114].

استمرت عملية تبادل الآراء والتعليقات بين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكي والسفير جيفورد في سبيل الوصول إلى بلورة أفكار محددة بشأن حل القضية المصرية، إلى الحد الذي طلب فيه الوزير من سفيره أن يلتقي

أنطوني إيدن ويبلغه أن المسألة أصبحت أكثر إلحاحاً، وأن الوزير الأمريكي قضى وقتاً طويلاً في معالجة مشكلة مصر، وهو يرغب في وضع نهاية سريعة لها، وإذا لم يستجب أنطوني إيدن لهذه الرغبة فعلى السفير أن يشعره بعدم الرضا الأمريكي عن موقفه، وبما يوحي إليه أن صبر الخارجية الأمريكية قد نفد، وأن عليه أن يفهم حقيقة «المشاعر الشخصية لأتشيسون حول هذا الموضوع»[115]. ويعد مثل هذا التوجيه مؤشراً على اختلاف حاد في الرأي بين الجانبين، وأن الوزير الأمريكي استجاب لرغبة سفيره في القاهرة بشأن اتخاذ موقف أكثر صرامة وصراحة مع بريطانيا.

نقل السفير الأمريكي في لندن هذه الآراء إلى أنطوني إيدن الذي رد على نظيره الأمريكي بالقول إنه يشاركه القلق حول الوضع في مصر، وإن مقترحاته تتماشى مع ما يفكر به «وأن الأهداف التي تطرق إليها في البداية هي في الحقيقة أهداف مشتركة، وأن بريطانيا تعد حل الخلاف المصري-البريطاني-السوداني هدفاً مهماً في مشروع المحادثات القادمة، ولكنه لا يتفق على مسألة تعيين الملك فاروق ملكاً على السودان، إلا بعد المشاورات مع السودانيين، كما أنه يعتقد أن حكومة نجيب الهلالي بصدقها وشجاعتها خائفة من القديم، أو إعطاء أكثر مما أعطاه حزب الوفد»[116]، ومثالاً على ذلك فإن هذه الحكومة ماتزال مترددة في مناقشة مشروع قيادة الشرق الأوسط؛ لأن هذا المشروع سبق أن رفضته حكومة حزب الوفد. وأكد أنطوني إيدن فكرة تأسيس منظمة دفاع جوي للحلفاء في الشرق الأوسط بمشاركة مصر، وأشار إلى أن القناة ستصبح تحت رحمة المصريين في حالة الانسحاب منها، وأن نقل القوات البريطانية إلى منطقة غزة ينطوي على

مشكلات عديدة، ثم خلص إلى القول إن «كل هذه الأسباب لا تجعلنا نفكر في الانسحاب من القناة»[117].

استمرت الاتصالات بين الحكومتين البريطانية والأمريكية على الرغم من الخلافات المتزايدة في وجهات النظر بينهما، ففي الثلاثين من نيسان/ إبريل اتصل السفير البريطاني في واشنطن بوزير الخارجية الأمريكي، وأبلغه أن مصر مازالت مصرة على مطالبها السابقة، وأن الحكومة البريطانية تدرك مدى الخلاف في وجهات النظر بينها وبين الحكومة الأمريكية، ولاسيما بشأن قضية اللقب الذي هو رهن بقرار السودانيين أنفسهم[118]، وأضاف أن حكومته قدمت صيغة جديدة مشروطة بتنازل الحكومة المصرية عن تمسكها بإصدار بيان بريطاني حول الاعتراف بوحدة وادي النيل والجلاء عنه، وإبداله بعقد مؤتمر طاولة مستديرة يضم مصريين وسودانيين وبريطانيين لتقرير مصير السودان، ورفض سحب مشروع دستور السودان من اللجنة التشريعية السودانية[119]. وطلبت الخارجية الأمريكية رأي السفير الأمريكي في القاهرة بها، وتوقعاته بشأن رد الفعل المصري عليها، واقترح وزير الخارجية أتشيسون على سفيره في القاهرة مقابلة الملك فاروق والتوضيح له بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى وبشكل ملائم للعمل مع أصدقائها، واعترف بمغالاة بريطانيا في موقفها من مصر، وأكد أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تقوم بتقريب وجهات النظر بين بريطانيا ومصر حول تطوير نظام دستوري لمسألة السودان، وتسهيل الأمور بين مصر والسودان للسيطرة على مياه النيل، والعمل على تحقيق تعاون مصري- سوداني وتقديم

المساعدات لهما[120]. وهذه هي البنود الأساسية للصيغة البريطانية الجديدة لحل مشكلة السودان، وتمثل هذه الصيغة التفافاً بريطانياً جديداً على مطلب الحكومة المصرية بشأن الاعتراف بالملك فاروق ملكاً على مصر والسودان.

وإزاء تزايد الضغوط الأمريكية طرح أنطوني إيدن فكرة جديدة تتضمن الاعتراف باللقب بعد أن يجري الاستفتاء بشأنه في السودان، ولكن بشرط أخذ ضمانات كافية من مصر تتعلق بمستقبل السودان السياسي، ولاسيما حق تقرير المصير[121]، وأن بريطانيا ترى عدم جدوى العمل بهذه الضمانات دون موافقة السودانيين على الاعتراف بفاروق ملكاً عليهم، وأعرب عن رغبته في الحصول على المساندة الأمريكية لهذه الصيغة الجديدة التي سبق أن طرحها لحل قضية السودان، بدلاً من أن تتخذ موقفاً فاتراً، وأن بريطانيا تؤكد أن العمل بهذه الصيغة سيساعد حكومة نجيب الهلالي على تجاوز محنتها[122].

توقع جيفرسون كافري ألا تقبل الحكومة المصرية الصيغة البريطانية لحل القضية السودانية، حتى لو كانت تحظى بالمساندة الأمريكية، وأن الرفض المصري لهذه الصيغة سيجعل المفاوضات غاية في الصعوبة، وأن ذلك سيلحق ضرراً كبيراً يصعب إصلاحه بهيبة الولايات المتحدة الأمريكية، فيما لو حاولت عرض صيغة للحل يرفضها المصريون[123].

واستجابة لرأي السفير جيفرسون كافري أبلغ وزير الخارجية الأمريكي السفارة البريطانية في واشنطن أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس باستطاعتها تقديم الصيغة البريطانية الآنفة الذكر حول مصير السودان إلى

الملك فاروق والحكومة المصرية، وأنه قد تشاور مع جيفرسون كافري وأطلعه على موجز بآرائهم الخاصة حول إمكانية التعاون المحتمل مع بريطانيا، ونقل أتشيسون بالنص رأي جيفرسون كافري حول هذا الموضوع، والذي أكد أن الصيغة البريطانية الجديدة لحل قضية السودان سترفضها مصر حتى لو تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الأمر، وقد يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة الحكومة الأمريكية على المساعدة في إيجاد حل للصراع المصري ـ البريطاني. كما أبلغ وزير الخارجية الأمريكي السفير البريطاني بأنه يشعر أن رفض مصر للصيغة الجديدة المقترحة سيجعل المفاوضات القادمة صعبة[124].

وأمام إلحاح وزير الخارجية البريطاني، طلب نظيره الأمريكي من سفيره في القاهرة جيفرسون كافري أن يواصل جهوده حالما يكون ذلك ممكناً فيما يتعلق بنقل المقترحات الجديدة إلى الملك فاروق، في الوقت الذي سيقوم فيه السفير البريطاني في القاهرة بنقلها إلى كل من رئيس الوزراء نجيب الهلالي، ووزير خارجيته عبدالخالق حسونة[125]. أعقب ذلك مباشرة قيام السفير البريطاني في واشنطن فرانكس (Franks) بإطلاع وزير الخارجية الأمريكي على موقف رئيس الوزراء المصري الذي علق على هذه المقترحات قائلاً إنها تحتاج إلى دراسة دقيقة، وطلب السفير البريطاني من أتشيسون أن يحث سفيره في القاهرة على مقابلة الملك فاروق بأسرع وقت ممكن؛ إذ إن عدم إبداء الموافقة أو رفضها من لدن حكومة مصر، يعد ظرفاً مناسباً للأمريكيين للضغط على الملك، والطلب منه عدم الإصرار على قضية اللقب[126]. وكان جيفرسون كافري بدوره قد تسلم تأكيدات من

الحكومة المصرية بأنها لن تبت في المقترح البريطاني قبل التشاور معه بشأنها[127]، مما يدل على مدى التنسيق بين سياسة نجيب الهلالي والسياسة الأمريكية.

اجتمع السفير جيفرسون كافري بالملك فاروق في الثامن من أيار/ مايو 1952، وقد تصادف ذلك مع رغبة الملك نفسه بعقد مثل هذا الاجتماع للوقوف على رأي كافري بشأن العرض البريطاني، حيث أعرب الملك عن عدم استطاعته في مثل هذه الظروف الموافقة على مشاورات مسبقة مع السودانيين قبل اعتراف بريطانيا به ملكاً على السودان، وحسب قوله فإنه لا يمكن لهذه الحكومة أو أي حكومة مصرية أخرى أن تبقى في الحكم إذا وافقت على هذه الشروط، وأنه إذا كان عليه أن يبقى في منصبه فيجب ألا يوافق على ذلك. وأخيراً طلب جيفرسون كافري من الملك فاروق أن يبذل جهده كيلا تنهار هذه المحاولة، لأنه ربما تكون هذه الصيغة متفقة مع مطالب الجانبين من أجل استئناف المفاوضات، وأن ما يطرحه رئيس الوزراء حول هذه المسألة لا يمكن أن تقبل به بريطانيا. فرد الملك فاروق قائلاً إن رئيس الوزراء وأعضاء حكومته أناس قديرون، وأنه لأول مرة منذ تولى منصبه لا يدري ماذا سيفعل لو استقال نجيب الهلالي، وقد سبق أن أبلغ جيفرسون كافري بأن هذه الحكومة هي فرصتنا الأخيرة، وأنه يعلم أن الحكومة البريطانية لا تعتقد بهذه الحقيقة، وأكد للسفير أن بريطانيا والجميع سيأسفون إذا ما خرجت هذه الوزارة من الحكم[128].

وأكد الملك فاروق أن سياسة بريطانيا المتزمتة قد أتعبته، وأن بريطانيا قد نقضت عهودها مع مصر خمساً وستين مرة؛ ولهذا فهو لا يستطيع الاعتماد

عليها أكثر من هذا؛ لأنها لا تريد التوصل إلى اتفاقية. ثم تطرق إلى قضية السودان قائلاً: إن لقب "صاحب" كان يستخدم في السودان سابقاً، وهو أوسع من لقب ملك، ولذلك فهو لا يطلب شيئاً جديداً وإنما اتباع المنطق نفسه بإبدال كلمة "صاحب" بكلمة "ملك" وهو يبتغي من وراء ذلك حماية وضعه ومسؤوليته في حماية البلاد، وأنهى لقاءه بالقول إن الولايات المتحدة الأمريكية فقط تستطيع أن تمنع الفاجعة من الوقوع لأن ثقته بها عالية[129].

كان متوقعاً بالنسبة إلى الدبلوماسيين الأمريكيين أن يرفض الملك فاروق والحكومة المصرية الصيغة الجديدة التي طرحتها بريطانيا لحل مشكلة السودان، وقد أوضح جيفرسون كافري ذلك لوزارة الخارجية الأمريكية، إلا أنه أشار إلى أن الأبواب ستبقى مفتوحة لمناقشة مشروعات جديدة، ولكنه لم يتوقع بدء المفاوضات ما لم تحسم مشكلة "اللقب"، وأن رفض الصيغة البريطانية يثبت أن المصريين لن يقبلوا بأقل من الاعتراف بوحدة وادي النيل تحت عرش الملك فاروق، مقابل المفاوضات على مسألة القواعد العسكرية التي تصر مصر على وضع صيغة مناسبة لها شرطاً لبدء المفاوضات، بينما تصر بريطانيا على عدم الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان من غير مشاورة السودانيين؛ لذلك فإن المفاوضات بدت أمام طريق مسدود[130].

كانت هذه الآراء تختلف عن رؤية السفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافري للقضية، فبعد أن رفضت الحكومة المصرية الصيغة المقترحة لحل قضية السودان، نصح حكومته أن يبكر سفيرها في لندن

بالاتصال بوزير الخارجية أنطوني إيدن، ليضع أمامه ثلاثة خيارات كانت ستقبلها مصر، وهي إما أن تدخل الحكومتان في إطار مفهوم وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، مع الإعلان عن ترحيب الحكومة البريطانية بالتأكيدات التي ستعطيها الحكومة المصرية حول منح السودانيين حق تقرير المصير، أو أن تقبل السياسة التي تتفق عليها الأحزاب السودانية وتتعهد بأن تتبع في السودان في إطار صيغة وحدة وادي النيل تحت التاج المصري، بما يخدم مصالح السودانيين ويؤدي في النهاية إلى تمكينهم من اختيار مستقبل بلادهم بحرية، أو القبول بالصيغة التي قدمها السفير البريطاني في القاهرة إلى حكومته في 5 نيسان/ إبريل 1952، والتي تضمنت قبول الطرفين بمنح السودان حق تقرير المصير، مقابل اعتراف بريطانيا بوحدة وادي النيل تحت التاج المصري[131]. والواقع أن هذه الخيارات الثلاثة في حقيقتها متشابهة من حيث مضمونها إلى حد كبير.

وحسماً لهذه الخلافات في وجهات النظر، وبغية الوصول إلى موقف موحد بين البريطانيين والأمريكيين حول القضية المصرية بشقيها (القاعدة والسودان) عقد وزيرا خارجية الدولتين اجتماعاً مشتركاً في باريس[132] في 25 أيار/ مايو 1952، أعرب فيه أنطوني إيدن عن تقديره للقرار الذي اتخذه نجيب الهلالي بدعوة عبدالرحمن المهدي زعيم حزب الأمة السوداني لزيارة مصر والتشاور معه حول مستقبل السودان. وقد رد وزير الخارجية الأمريكي بالقول إن المفاوضات بين مصر والسودان مهمة، لكن مشكلة تنصيب فاروق ملكاً على السودان وموقف بريطانيا منها تبقى قائمة، وهو يعتقد أن موقف الملك فاروق ورئيس وزرائه سيكون صعباً إذا لم يتم

التوصل إلى اتفاق[133]، واختتمت هذه المحادثات على التوصية بإجراء مشاورات مع السودانيين بشأن حق تقرير المصير مع صرف النظر عن طلب ضمانات مصرية مسبقة، ودعا الجانبين إلى مواصلة المحادثات المصرية ـ السودانية حول مستقبل العلاقة بينهما. ثم طرح وزير الخارجية البريطاني أنطوني إيدن مشكلة مياه النيل بوصفها المشكلة الأهم من مشكلة الاعتراف باللقب[134]، وهذا يعني أن البريطانيين أخذوا يبحثون عن وسائل ضغط جديدة على الحكومة المصرية لدفعها إلى إعطاء بعض التنازلات في مفاوضاتها معهم، كما أنها بدأت تراهن على إطالة أمد المفاوضات لدفع الأوضاع في مصر إلى مزيد من التدهور وعدم الاستقرار، علها تجد في خصم ذلك حالة من الضعف تساعدها على تحقيق أهدافها.

فضلاً عن ذلك فإن فشل المفاوضات السودانية ـ المصرية، قد ألقى بظلاله المعتمة على مسيرة هذه المفاوضات[135]، وعلم هنري بايرود، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، أثناء لقائه مع أنطوني إيدن في لندن، أن الحكومة البريطانية كانت مترددة بشأن قبول المقترح الأمريكي الداعي إلى مواصلة المفاوضات المصرية ـ السودانية؛ لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إثارة المعارضة ضد حكومة المحافظين، وقد أفصح إيدن لبايرود عن إمكانية سقوط هذه الحكومة فيما لو خسرت قضية السودان[136].

اعتقد هنري بايرود أن بريطانيا تحاول المماطلة في القضية السودانية حتى إجراء الانتخابات في السودان في أواخر عام 1952، حيث ستجد التبرير المقنع للقول إن أي قرار يتعلق بقضية اللقب يجب أن يتخذ من البرلمان

السوداني، وأكد أن هناك اختلافاً في وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[137]، إذ تجد الولايات المتحدة أن هذه المشكلة تتطلب إيجاد حل سريع لها، بينما تتباطأ بريطانيا في ذلك لتحقيق كسب خارجي يدعم مركزها في الداخل.

وفي محادثات لندن التي جرت في الرابع والعشرين من حزيران/ يونيو 1952، بين وزيري خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أتشيسون وبريطانيا أنطوني إيدن، أكد إيدن أن حكومته تفضل موقف الصمت بانتظار ما تسفر عنه تطورات الأوضاع في مصر والسودان، وقد تساءل أتشيسون عن العواقب المترتبة على استمرار المشكلة السودانية واصفاً كل ما دار حولها بأنه «الدوران في حلقة مفرغة» بينما أخذ أنطوني إيدن يشكك في رغبة نجيب الهلالي بالتفاوض مع الأحزاب السودانية، وأكد أن الحكومة البريطانية تتطلع إلى تشكيل حكومة مستقلة في السودان في أواخر عام 1952، يصار بعدها إلى اتخاذ الخطوات نحو تقرير المصير[138].

وفي الوقت نفسه كان أتشيسون يشكك في إمكانية نجاح المعالجات البريطانية لقضية السودان عندما قال إن «اهتمامنا بهذا الموضوع نابع من تأثير هذه المشكلة على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ونحن في قلق من أن استمرار هذه المشكلة سيخلق مشكلات في مصر وشمال أفريقيا وبقية مناطق الشرق الأوسط، وتساءل عن جدوى المحاولات البريطانية لتشريع دستور خاص للسودان، وهل سيؤدي هذا إلى احتفاظ مصر بالسودان، واحتفاظ بريطانيا بقاعدة السويس؟ وأكد أهمية المشاركة المصرية لبريطانيا في إدارة السودان. ومرة أخرى طلب أنطوني إيدن وزير

خارجية بريطانيا مساعدة السفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافري له عند بدء الاتصالات مع الحكومة المصرية بهدف التوصل إلى معاهدة جديدة تأخذ بالاعتبار العلاقات مع القوى الأربع المشاركة في مشروع قيادة الشرق الأوسط[139]. وفي الجلسة الرابعة من هذه المحادثات قدم أنطوني إيدن مشروعاً جديداً لحل المشكلة يتكون من فقرتين؛ الأولى تنص على تشكيل لجنة دولية للإشراف على الانتخابات السودانية، والثانية تتعلق بعقد مفاوضات جديدة مع مصر بشأن الدستور السوداني، واعتقد البريطانيون أن عقول المصريين قد تفتحت بشأن الحقيقة التي تقول إن مسألة الاعتراف باللقب ليست بالمسألة السهلة[140].

علق أتشيسون على ما عرضه البريطانيون في هذا الاجتماع قائلاً إن الموقف الذي يبدو هادئاً في مصر، ربما سيكون قابلاً للتغيير في الخريف القادم[141]، حيث أصبحت مشكلة السودان أكثر تعقيداً بعد أن اعترف عدد من الدول بفاروق ملكاً عليها كالعراق وباكستان واليونان، وأدرك أن هدف بريطانيا من تعليق حل المشكلة إلى ما بعد الانتخابات السودانية نابع من رغبتها في أن يكون قرار السودانيين معاكساً لرغبة مصر، وأن مشروع أنطوني إيدن هذا هو عبارة عن «الباب الخلفي» الذي تهرب منه بريطانيا من إيجاد حل سريع للمشكلة[142].

وهكذا أصبح الاختلاف بين السياستين البريطانية والأمريكية بشأن السودان واضحاً بدرجة أكبر عندما أكد هنري بايرود أن معظم المقترحات الأمريكية بشأن السودان خلال الحقبة الماضية لم تحظ بالقبول من بريطانيا «وأصبح من الواضح أننا فشلنا في محاولاتنا لزحزحة بريطانيا عن موقفها

بشأن اللقب»، وقال إن الخيارات المفتوحة أمام بريطانيا هي نفسها التي كان السفير جيفرسون كافري قد اقترحها سابقاً؛ وهذه الخيارات هي الاعتراف بالعرش السوداني - المصري وإحلال الفنيين البريطانيين محل القوات البريطانية في قاعدة القناة، أو استمرار المعضلة الحالية دون حل، أو إجلاء القوات البريطانية والتخلي عن القاعدة، أو استخدام القوة للإبقاء على مركز بريطانيا في مصر(143). وفي خضم هذه التطورات استقال نجيب الهلالي في 28 حزيران/ يونيو 1952، فشكل حسين سري الوزارة الجديدة في الثاني من تموز/ يوليو 1952.

وكانت بريطانيا تنظر إلى الموقف الأمريكي على أنه محاولة لتشجيع المصريين على اتخاذ موقف متصلب منها. وفي واقع الأمر نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تقويض النفوذ البريطاني لدى الملك فاروق تماماً، ولكنها كانت مازالت غير قادرة على التحكم في سلوكه ومغامراته ومجازفاته غير المسؤولة والطائشة أحياناً(144)، ذلك الطيش الذي دعاه إلى إقالة حكومة نجيب الهلالي، دون أن يكون هناك مسوغ كاف لهذا الإجراء. ولكن ما يثير الانتباه هو تصريح نجيب الهلالي الذي نشرته جريدة **نيويورك تايمز** في 30 حزيران/ يونيو 1952، وقال فيه إن جيفرسون كافري هو الذي رتب سقوط حكومته لصالح حزب الوفد في مقابل تأييد الوفد لمشروع قيادة الشرق الأوسط. وبالرغم من نفي السفارة الأمريكية لذلك(145)، فإنه يتوافق مع الفرضية القائلة بوجود تباين في السياسة المتبعة تجاه مصر بين الدبلوماسية الأمريكية والمخابرات الأمريكية التي ألمح إليها سابقاً كيرمنت روزفلت ضابط المخابرات الأمريكي، ولكن كيف نظر الأمريكيون إلى هذه الاستقالة؟

كانت خلاصة الاتصالات التي جرت بين نجيب الهلالي والأطراف الأخرى، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية - فيما يتعلق باستئناف المفاوضات - قد رست على استعداد حكومته للمشاركة في خطط الدفاع عن الشرق الأوسط على أن تتضمن مشاركة الأقطار العربية الأخرى[146]، إلا أن تصلب بريطانيا في موقفها إزاء قضية السودان أدى إلى تجميد المفاوضات. وكان الإجراء الذي اتخذه نجيب الهلالي بتعطيل البرلمان المصري لمدة شهر وتأجيل الانتخابات حتى إشعار آخر[147]، يهدف إلى كسب الوقت وتحقيق اتفاق سريع مع بريطانيا قبل أن يعود حزب الوفد إلى ممارسة تأثيره من خلال هذه القنوات. ولكن هذه المحاولة فشلت أيضاً بسبب التصلب البريطاني ووصلت الحالة إلى طريق مسدود، ولاسيما أن حملة التطهير التي بدأها نجيب الهلالي قد طالت المتنفذين المصريين مثل أحمد عبود الذي كانت له علاقات وطيدة مع السفارة الأمريكية والذي تآمر مع السفير جيفرسون كافري على إسقاط الهلالي[148]. فقد نشرت جريدة **الديلي إكسبريس** في 7 تموز/ يوليو 1952، خبراً عن قيام أحمد عبود بدفع مبلغ مليون جنيه إلى الملك فاروق عن طريق مستشاريه إلياس أندراوس وكريم ثابت في سويسرا لإقالة حكومة نجيب الهلالي، ثم اتصل هذان المستشاران بالسفير جيفرسون كافري وأبلغاه أن فرص نجاح خطط الدفاع عن الشرق الأوسط ستزداد، إذا ما أقنع الملك بطرد حكومة نجيب الهلالي وإعادة مصطفى النحاس إلى الحكم بوصفه الشخص الوحيد الذي يستطيع التأثير في الرأي العام المصري، فنقل كافري بدوره هذا العرض إلى عبدالخالق حسونة وزير الخارجية المصري الذي نقله بدوره إلى نجيب الهلالي مباشرة؛ فقدم استقالة الحكومة[149].

وكان جريسويل (Greswell) القائم بالأعمال البريطاني في مصر قد تولى إدارة السفارة البريطانية التي انتقلت إلى مقرها الصيفي في الإسكندرية خلال غياب السفير ستيفنسون في لندن، قد أكد لحكومته في الأول من تموز/ يوليو 1952 أن هذه الرشوة كانت السبب في استقالة نجيب الهلالي، وهو ما أكدته السفارة الأمريكية أيضاً[150].

ويظهر من هذا أن السفارة الأمريكية في القاهرة كانت محوراً لهذه العملية، وربما أرادت بذلك اختبار قدرة الملك على مواجهة الفساد في بلاده، فلما قبل الرشوة أيقنت أنه ليس الرجل الذي تبحث عنه لتنفيذ "الثورة السلمية"، وقد حاولت هذه السفارة إلقاء مسؤولية سقوط حكومة نجيب الهلالي على عاتق البريطانيين؛ لتثبت لهم أن ما توقعته سابقاً، وما حذرت منه قد وقع، وأنها ماتزال تتوقع حدوث الأسوأ فيما لو استمر البريطانيون على سياستهم. ومما يؤكد ذلك أن السفير جيفرسون كافري بعث في 28 حزيران/ يونيو - وهو اليوم الذي استقال فيه نجيب الهلالي - برسالة إلى القائم بالأعمال البريطاني في مصر جريسويل ينبئه فيها أن الملك فاروق اعتقد بوجود مساندة بريطانية لإطاحة الحكومة، إلا أن جريسويل نفى ذلك بشدة إلى وزير الداخلية المصري وإلى رئيس الديوان الملكي حافظ عفيفي مؤكداً «أن آخر شيء يشغل التفكير البريطاني هو تغيير الوزارة أو التقرب إلى حزب الوفد»، وقد هدأ حافظ عفيفي من روعه عندما قال له إن تغيير الوزارة لا يخدم بريطانيا ولا الولايات المتحدة الأمريكية ولا حتى مصر[151].

أعلمت الخارجية البريطانية نظيرتها الأمريكية في الأول من تموز/ يوليو 1952 أنها حثت القائم بالأعمال البريطاني في مصر جريسويل على أن

يتعاون مع السفير الأمريكي جيفرسون كافري في توضيح الحقائق التي ستترتب على استقالة نجيب الهلالي؛ ومنها أنها طلبت تحذير كل من حسين سري وبهي الدين بركات[152] من أن يتولى أي منهما تشكيل الوزارة الجديدة، وكذلك دعم موقف المراغي بعدم تشكيل حكومة جديدة، وإقناع حافظ عفيفي بعدم الاستقالة، وإخبار الملك فاروق أن خروج حافظ عفيفي من القصر يقلل من فرص نجاح المفاوضات مع بريطانيا وإعطاء الملك الحقائق من دون أي تكلف، وإبلاغه أن وجود إلياس أندراوس وكريم ثابت في القصر سوف يؤزم الأمور، وهما بنظرها عقبة في وجه أي تقدم في المفاوضات مع بريطانيا، كما تعتقد لندن أن مجيء أي حكومة جديدة لن يكون أكثر من جسر يعبر عليه حزب الوفد إلى الحكم مرة أخرى[153]، كما حدث عام 1950.

لم تستجب الخارجية الأمريكية لرغبة الحكومة البريطانية هذه، فأوعزت إلى سفيرها في القاهرة بأن يعمل ما يراه مناسباً لإبقاء مصر في حالة توازن، وقالت: «على الرغم من مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية لبريطانيا في قلقها ورغبتها في خروج عناصر الفساد من القصر، فإنها لا تشاطر بريطانيا رأيها بالتدخل في شؤون مصر الداخلية»[154].

وهكذا بدأت السياسة الأمريكية تجاه مصر تتبلور في أطر خاصة بمعزل عن السياسة البريطانية، ولاسيما بعد التناقض الواضح في موقف كل منهما من موضوع استقالة نجيب الهلالي؛ إذ أكد السفير البريطاني في واشنطن أن الخارجية الأمريكية أبلغته أن نجيب الهلالي كان يضع استقالته في جيبه منذ عدة أيام، حين أخفق في الحصول على شيء ملموس لإظهار

للشعب نتيجة لمفاوضاته مع بريطانيا والوفد السوداني، وفشله في اتخاذ إجراء ضد من عَدَّهم مدانين بالفساد. وراحت واشنطن تزيد من قلق بريطانيا عندما أكدت لها أنها توافق على وجهة النظر البريطانية بأن أي حكومة يشكلها حسين سري ستكون جسر عبور لعودة حزب الوفد، ونفت بريطانيا أن يكون سبب استقالة حكومة نجيب الهلالي يرجع إلى فشله في المفاوضات، وكان مصدر هذا الرأي السفير جيفرسون كافري[155].

وجرت في لندن محاولات مع السفير الأمريكي جيفورد لكسب تأييده للموقف البريطاني، ولكن دون جدوى، حيث كان متأثراً بآراء السفير جيفرسون كافري التي تقول بأنه لا توجد فائدة من حديثه مع الملك فاروق، الذي كان من المتوقع أن يسأله إن كان يضمن استعداد بريطانيا للوصول إلى تسوية مع مصر إذا جاءت حكومة جديدة أحسن من سابقتها، وكان جواب الخارجية البريطانية أن مثل هذا الضمان لا يمكن إعطاؤه، فإذا كان الفشل قد أصاب المفاوضات مع حكومة نجيب الهلالي فمن غير المحقق النجاح مع حكومة أقل شهرة[156].

وبتتابع الأيام بدأت الهواجس البريطانية من السياسة الأمريكية في مصر تزداد؛ فبعثت وزارة الخارجية البريطانية إلى واشنطن برسالة في 3 تموز/ يوليو تعبر فيها عن عدم ارتياحها لموقف السفير الأمريكي جيفرسون كافري، وامتناعه عن اتخاذ موقف صارم، وتضمنت هذه الرسالة موقف الحكومة البريطانية من التطورات الجارية في مصر؛ وهو أن الملك فاروق قد ضل طريقه بمستشاري السوء، وأن مسألة الاعتراف بلقب مصر والسودان حتى لو قبلتها بريطانيا، فلن يقبلها السودانيون «وأن المحافظة على استمرار

مكانة بريطانيا في مصر ضرورية حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة»، وإذا لم يتدخل الأمريكيون لإقناع الملك فاروق بالتسوية المعدة فلن تكون هناك فرصة ثانية للتعاون. وهددت بريطانيا أن تتصرف بما تفرضه عليها مصالحها مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك بالنسبة إلى القاعدة والرأي العام الدولي[157]. وبذلك كشفت بريطانيا عجزها عن تحقيق أي غرض في مصر دون أن يكون مصحوباً بالدعم الأمريكي؛ نظراً لتحول الملك فاروق شطر الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما أفقد بريطانيا صبرها فأخذت تلوح باستخدام القوة ضد مصر.

وعلى الرغم من أن السفير جيفرسون كافري تعاون مع السفارة البريطانية في القاهرة بصورة دائمة؛ ومنها على سبيل المثال تخويل جريسويل القائم بالأعمال البريطاني في مصر بالتحدث نيابة عنه مع حافظ عفيفي بشأن احتفاظه بمنصبه رئيساً للديوان الملكي، بناء على رغبة وزير الخارجية البريطانية أنطوني إيدن نفسه ليبقى ركيزة للنفوذ البريطاني داخل القصر[158]، فإن أنطوني إيدن كتب إلى السفارة البريطانية في واشنطن قائلاً «لقد أصابني موقف جيفرسون كافري بخيبة أمل، فيبدو أنه غير راغب في اتخاذ أي إجراء شديد؛ لأنه يعزو سبب سقوط وزارة نجيب الهلالي إلى فشلنا في استئناف المفاوضات، وأن اقتناع وزارة الخارجية الأمريكية بهذا الرأي يعني ببساطة أن الأمريكيين لن يؤيدونا في مصر إلا إذا كنا على استعداد للاعتراف بفاروق ملكاً على السودان، فإذا كان الأمر كذلك، فإني أظن من الأفضل أن تواجه وزارة الخارجية الأمريكية بصراحة بأسرع ما يمكن». ثم طلب من السفير البريطاني أن يوضح للمسؤولين

الأمريكيين في أقرب فرصة ممكنة أسف حكومته لسقوط نجيب الهلالي الذي كان بتأثير حاشية الملك، وأن مجيء حسين سري هو مقدمة لعودة حزب الوفد، وأن الأمل في تسوية الخلاف المصري-البريطاني يكمن في إفهام الحكومة الأمريكية الملك بكل قوة بأن إصراره الحالي على موضوع اللقب لن يؤدي إلا إلى كارثة له ولمصر، وأن الأمريكيين هم الوحيدون الذين لديهم فرصة إقناعه، وطلب أن تتبنى الحكومة الأمريكية نظرة أكثر واقعية للموقف في مصر وألا تتردد في التدخل بقوة للوصول إلى التسوية المنشودة[159].

إلا أن السفير جيفرسون كافري عارض هذا الطلب، ناصحاً حكومته بالقول إن الأحداث تتطور بشكل سريع جداً في مصر مما لا يسمح بإجراء محادثات مثمرة، ثم أبدى تفاؤله بشأن تشكيل حسين سري للحكومة الجديدة مبيناً أنها تضم عدداً من السياسيين من الدرجة الثانية والفنيين، وأن حسين سري نفسه شخص قدير، وأن علاقته الشخصية به - كما يعتقد جيفرسون كافري - ستمكنه على الأرجح من أن يمارس تأثيراً مفيداً في ما سيتخذه من إجراءات[160].

لم يكن في تشكيلة هذه الوزارة شيء لافت لنظر الخارجية الأمريكية سوى تعيين كريم ثابت فيها وزيراً للدولة لتنسيق العلاقات بين الحكومة والقصر، وقد وصفه وزير الخارجية الأمريكي بأنه لبناني الأصل ذو سمعة سيئة وله تأثير كبير على الملك، ويعتقد حسين سري بأنه يستطيع السيطرة عليه من خلال وجوده في الحكومة أكثر مما لو كان خارجها. وقد خلت الوزارة من أي عنصر وفدي، على الرغم من أن لرئيس الوزراء علاقات

قوية مع أولئك الذين لديهم ميول وفدية، أما مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى هنري بايرود فإنه لا يتوقع عودة الأمور إلى سابق عهدها. وذكر أن الوضع يشير إلى عودة حزب الوفد للسلطة مرة أخرى في حالة موافقة الملك فاروق على إجراء انتخابات عامة في تشرين الأول/ أكتوبر 1952، وتوقع بايرود أن يكون شأن حكومة حسين سري شأن الحكومات التي سبقتها بأن تصر على انسحاب بريطانيا من القناة وعلى وحدة وادي النيل تحت التاج المصري، وإذا لم يحصل أي تقدم على مسار المفاوضات المصرية ـ البريطانية فإن الملك سيختار حكومة أخرى لا يستبعد أن يرأسها أحمد مرتضى المراغي، كما توقع السفير الأمريكي[161].

كانت رؤية جيفرسون كافري تقوم على اقتناع تام «بأن سقوط نجيب الهلالي يعود إلى عدم حصول أي تقدم في مفاوضاته مع بريطانيا»، وتساءل عن الحكمة من استخدام القوة ضد مصر التي هدد بها أنطوني إيدن[162]، ولاسيما بعد أن حقق كافري نجاحاً كبيراً لدبلوماسيته عندما استطاع إقناع وزير الداخلية أحمد مرتضى المراغي لأول مرة بفصل قضية السودان عن قضية الجلاء خلال اجتماعه به في 9 تموز/ يوليو 1952، ولكن بشرط أن تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في الإدارة الجديدة للقناة التي ستشكل بعد الجلاء، وأن تضمن واشنطن أن المطالب المصرية لا تتعرض للخطر عند إجراء التصويت في السودان على مسألة الخضوع للتاج المصري[163]، إلا أن تشدد بريطانيا بموقفها بدَّد هذا النجاح.

ووصف جيفرسون كافري رسالة أنطوني إيدن التي هدد فيها باستخدام القوة ضد مصر بأنها "مأساوية"، وقال إنه سيعرض على حسين سري

اقتراحاً بعقد اتفاق مع عبدالرحمن المهدي رئيس حزب الأمة السوداني. وما دامت بريطانيا تؤكد بأنها لا تتخذ موقفاً منفرداً من جانبها بشأن السودان، فإن هذا الاقتراح يبدو مناسباً ولا يضر بسياسة بريطانيا[164].

لم تحظ تهديدات أنطوني إيدن باستخدام القوة ضد مصر بالرضا من وزير الخارجية الأمريكي الذي سبق أن سمع من البريطانيين النغمة ذاتها بصورة مباشرة في آخر زيارة له إلى لندن، واعتقد أن عدم قدرة بريطانيا على التقدم في محادثاتها مع مصر، دفعها إلى أن تطلب من الحكومة الأمريكية أن تتدخل لإقناع الملك فاروق بطرد حكومة حسين سري وتجميد قضية اللقب، فإذا فشلت في هذه المهمة فإن بريطانيا ستلقي مسؤولية هذا الفشل على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية. ثم أبلغ السفير جيفرسون كافري بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترى مُسَوِّغاً لتغيير حكومة حسين سري، طالما أنها لم تفعل أي شيء سيئ، وأكد بأنه لا يمكن تحقيق شيء فيما يتعلق بقاعدة السويس، ما لم يحصل المصريون على شيء مقابل في قضية السودان، وطلب منه مواصلة العمل على فصل القضيتين عن بعضهما[165].

وما كادت هذه التعليمات تصل إلى السفير جيفرسون كافري حتى أدلى حسين سري في 15 تموز/ يوليو 1952 بتصريح لوكالة أنباء **«يونايتد بريس»** الأمريكية، أصابت الأمريكيين والبريطانيين بالإحباط وخيبة الأمل إذ أكد سري أن البند الأول في منهاج حكومته هو وحدة وادي النيل تحت العرش المصري، وكذلك الجلاء عن منطقة قناة السويس[166]، مما حدا بوزير الخارجية الأمريكي إلى أن يطلب من سفيريه في كل من القاهرة ولندن

إجراء اتصالات مع الحكومتين المصرية والبريطانية، لبحث موضوع الخلاف المصري - البريطاني مجدداً. فعلم السفير جيفورد من وزارة الخارجية البريطانية أن حسين سري طلب استئناف المفاوضات[167]، بينما التقى جيفرسون كافري برئيس الوزراء حسين سري وتحدث معه بشأن قضية السودان وجدوى إعادة التفاوض مع عبدالرحمن المهدي، إلا أن رأي حسين سري تطابق مع رأي السفير الأمريكي جيفورد، عندما أبلغ السفير جيفرسون كافري بأن عبدالرحمن المهدي رئيس حزب الأمة السوداني ينفذ ما تطلبه منه بريطانيا؛ لذلك سيرفض الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان، واشترط لبدء المفاوضات حول قاعدة السويس أن تعترف بريطانيا أولاً بوحدة مصر والسودان[168].

تبلور الرؤية الأمريكية للصراع

صاغت وزارة الخارجية الأمريكية تصوراتها حول احتمالات تطور الأوضاع في مصر بعد استقالة حكومة حسين سري في 18 تموز/ يوليو 1952، على أساس أن قضية السودان كانت حجر العثرة أمام المفاوضات المتعلقة بمستقبل قاعدة القناة منذ مفاوضات صدقي - بيفن، وأن المحاولات التي بذلتها واشنطن لإقناع بريطانيا ومصر للحد من تمسكهما بآرائهما حول السودان لم تنجح. كما أن استمرار المعضلة يمكن أن يؤدي إلى الفوضى والاضطرابات في مصر؛ إذ لا تستطيع السلطات المصرية السيطرة عليها مع تزايد احتمال استعمال بريطانيا للقوة في سبيل المحافظة على القاعدة وعلى أرواح وممتلكات البريطانيين والأجانب؛ لذا وجب التفكير بطر

أفضل من استخدام القوة وإجلاء البريطانيين من القاعدة، وأن السياسة الأمريكية المتسمة بروح الاعتدال إزاء هذه القضية أدت إلى ارتفاع مكانتها في مصر، في الوقت الذي هبطت فيه هيبة بريطانيا. كما أن بريطانيا تدرك هذه الحقيقة وتسعى إلى استغلالها بما يخدم مصالحها، وأكد هنري بايرود مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى أنه من الصعب عليهم «تأييد البريطانيين في كل ما يريدونه، لأننا غير مقتنعين بصحة هذا الموقف، وحان الوقت لأن نقوم باستثمار موقفنا لنرى ما إذا كان باستطاعتنا عمل شيء يرضي بريطانيا ومصر، وطالما كانت السودان حجر العثرة فعلينا تقديم تنازلات مقبولة وكذلك مساعدات عسكرية على شكل تدريب وحدات مصرية»[169].

ثم اقترح هنري بايرود قيام الولايات المتحدة الأمريكية بخطوة فعالة تعبر عن استقلالية واشنطن في سياستها عن لندن، وهي الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان ضمن إطار تقرير المصير للسودانيين، وتقديم المساعدات العسكرية التي نوه عنها في حالة قيام مصر بتأجيل محادثاتها مع بريطانيا بشأن السودان، واستمرار المحادثات بشأن القاعدة بهدف الوصول إلى عقد اتفاقية تقوم على أساس استبدال القوات البريطانية فيها بفنيين بريطانيين، والمشاركة في محادثات الشرق الأوسط من دون شروط مسبقة[170].

ويترتب على هذه الخطوة فوائد وأضرار للدول الثلاث مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فمصر ستعزز موقفها بحصولها على اعتراف دولة عظمى بمطلبها، كما ستحصل على تسهيلات للمرة الأولى مثل تدريب وحداتها وتجهيزها بالمعدات، على الرغم من محدودية هذه

التسهيلات، وزوال سبب الاضطراب في مصر؛ وهو الوجود العسكري البريطاني، وسيكون لمصر علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما الأضرار التي تتوقعها مصر بسبب هذه الخطوة فهي عدم قدرة مصر على إقناع بريطانيا بالقيام بمثل هذه الخطوة، كما أنها ستحصل على مساعدات أقل مما تتوقع من الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن مخطط الدفاع الجوي المصري-البريطاني يمثل في حقيقته استمراراً للوجود الأجنبي في مصر إذا وافقت عليه، كما أنها ستخسر الفائدة المادية المكتسبة من إيجار القاعدة، مقابل حصولها على الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان، مع احتمال صعوبة تقارب العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[171]، مع أن هذه النقطة الأخيرة هي فائدة لمصر وليست ضرراً.

أما الفوائد التي ستجنيها الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الخطوة فتتمثل في إزالة قضية السودان حجر العثرة أمام المفاوضات حول القاعدة في السويس، وإمكانية الوصول إلى عقد اتفاقية مبكرة حولها، ومشاركة مصر في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، واحتمال مشاركة أقطار عربية أخرى فيه، وتوسيع النفوذ الأمريكي في مصر. أما ما يترتب عليها من أضرار فهي التدخل المباشر في الصراع المصري-البريطاني، الذي يعني الخروج على دور الوسيط، ورد فعل بريطاني حاد ضد هذه الخطوة. وقد تؤدي إلى إضعاف موقف الولايات المتحدة الأمريكية في مصر والأقطار العربية الأخرى في حالة الفشل في الوصول إلى حل نهائي إذا أيدت واشنطن لندن في سياستها، وإضافة تعهدات جديدة على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التسليح، وكذلك فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لشعبيتها في السودان[172].

لقد أثرت آراء السفير جيفرسون كافري بشكل واضح في توجهات السياسة الأمريكية نحو مصر؛ فجاءت مواقف كبار المسؤولين في الخارجية الأمريكية انعكاساً لتلك الآراء، كما اتضح من الخلاصة التي كتبها مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى هنري بايرود إلى وزير الخارجية أتشيسون بشأن استقالة وزارة نجيب الهلالي قائلاً: إنها كانت تبدو بسبب تصرف بعض متطفلي القصر البغيض، لكنها في الحقيقة حدثت بسبب فشل نجيب الهلالي مع البريطانيين، «ونحن نختلف مع بريطانيا حول أسباب هذه الاستقالة التي يقولون عنها إن فشله معهم كان سبباً ثانوياً لها. وبعد سقوط نجيب الهلالي التمس البريطانيون منا التدخل في محاولة لإرجاعه، إلا أن الوزارة والسفير الأمريكي جيفرسون كافري ارتأيا عدم التدخل لخطورة الوضع وعدم جدوى هذه المحاولة»[173]، وهكذا فإن التفسير البريطاني لهذا الحدث قد تم التخلص منه نهائياً بالنسبة إلى هنري بايرود الذي بدأت أفكاره تتطابق كلياً مع أفكار السفير جيفرسون كافري، والتي تتناقض بدورها مع الأفكار البريطانية.

على أي حال استقال رئيس وزراء مصر حسين سري في 18 تموز/ يوليو على أثر تفاقم أزمة نادي الضباط[174]، وتوقع جيفرسون كافري أن يقوم نجيب الهلالي بتشكيل الحكومة الجديدة بعد الضغط الذي مارسه رئيس الديوان الملكي حافظ عفيفي عليه، وقد شكل وزارته فعلاً في مساء 22 تموز/ يوليو، أي قبل قيام الثورة بعدة ساعات فقط[175]، وطلبت الخارجية الأمريكية من الحكومة البريطانية إرسال برقيات تهنئة إلى نجيب الهلالي لأنها ستكون مفيدة في إعطائه الدعم الذي يحتاجه[176]. وقد أجرى القائم

بالأعمال الأمريكي في لندن هولمز اتصالاته في صبيحة يوم 23 تموز/ يوليو 1952، مع وكيل وزارة الخارجية البريطانية بهذا الشأن، إلا أن هولمز تلقى رداً غير متوقع؛ فقد أبلغه وكيل الوزارة البريطانية سترنج أنه تسلم تقارير من السفارة البريطانية في القاهرة تشير إلى قيام الجيش بثورة في مصر[177].

وهكذا وصل الخلاف الأمريكي-البريطاني بشأن النزاع المصري-البريطاني إلى ذروته عشية الثورة، إلى الحد الذي قرر فيه المسؤولون الأمريكيون اتخاذ قرار حاسم بشأن المشكلة السودانية دون النظر لما سيكون عليه موقف بريطانيا منه، الأمر الذي يوضح كيفية تطور السياسة الأمريكية تجاه القضية المصرية عبر مراحلها المختلفة، وانتقالها من موقف المؤيد لبريطانيا إلى موقف المعارض لها. ويعود الفضل في ذلك إلى الحكومات المصرية المتعاقبة على اختلاف مناهجها وتوجهاتها، والتي تبنت في حقيقة الأمر موقفاً واحداً من المطالب الوطنية المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى قيام ثورة 23 تموز/ يوليو عام 1952 بقيادة الضباط الأحرار. ولقد أجبر هذا الإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير موقفها من بريطانيا، ومن ثم الاختلاف معها بشأن القضية المصرية، وقد برز ذلك بشكل واضح من خلال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون مصر الداخلية بشكل مباشر بعد أن كانت هذه الشؤون تعد من اختصاص بريطانيا وحدها.

الهوامش

1. للتفاصيل حول ذلك انظر: أمين سعيد، **تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية سنة 1798 إلى انهيار الملكية سنة 1952** (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1959).

2. فوبيليكوف وآخرون، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917-1970**، الجزء الثاني (موسكو: دار التقدم، 1976)، ص 25-28.

3. جمهورية مصر، **القضية المصرية 1882-1954** (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1955)، ص 533-536.

4. انظر:

Jules Davids, "The US and The Middle East 1945-1960," *Middle Eastern Affairs* vol. XII, no. 5, May, 1969.

5. جمال محمد عبدالله، **التنافس السوفيتي-الأمريكي حيال مصر 1967-1981**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص 35.

6. محسن محمد، **التاريخ السري لمصر في الوثائق البريطانية والأمريكية** (القاهرة: دار المعارف، 1989)، ص 389.

7. انظر:

Foreign Relations of the United States (FRUS), 1946, vol. VII, 72-73, Telegraph from the Ambassador in the UK Harriman to the Secretary of State, London, May 5, 1946.

8. انظر:

Ibid, 74-75, Telegraph from the Secretary of State to the Minister in Egypt Tuck, Washington, May 25, 1946.

9. انظر أيضاً: جمهورية مصر، مصدر سابق، ص 512-514.

J.C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East*, (New York: Octagon Books, 1972), 226-230.

John C. Campbell, *The United States in World Affairs 1945-1947*, (New York, 1947), 99.

10. للتفاصيل انظر: المملكة المصرية، **قضية وادي النيل: بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر لدى مجلس الأمن، آب/ أغسطس 1947** (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1947).

11. ظاهر محمد صكر الحسناوي، **السياسة الأمريكية تجاه مصر 1945-1952**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995، ص 137-138.

12. FRUS, 1949, vol. I, 665.

13. جيفري أورنسن، ترجمة سامي الرزاز، **واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر 1946-1956**، الطبعة الأولى (بيروت، 1987)، ص 30-31.

14. فوبيليكوف وآخرون، مرجع سابق، ص 63.

15. انظر:

FRUS, 1950, vol. V, 389, Memorandum by the Stabler to Berry, Washington, June 1, 1950.

16. انظر:

Ibid, 393-394 Memorandum of Conversation by Stabler, July 17, 1950.

17. انظر:

Ibid, 296-303, Memorandum of Informal US-UK Discussion, London, September 19, 1950.

18. انظر:

Ibid, 302, Telegraph From Caffery to the Secretary of State, Cairo, October 3, 1950.

19. انظر:

Ibid, 309-310, Memorandum of Conversation by the Assistant of the Secretary of State for Bureau of Near Eastern South Asian and African Affairs (NEA) McGhee, Washington, October 19, 1950.

20. **الأهرام**، 20 تشرين الأول/ أكتوبر، 1950.

21. انظر:

FRUS, 1950, vol. V, 319-320, Telegraph From Douglas to the Secretary of State, London, November 9, 1950.

22. انظر:

Ibid, 321, Telegraph From the Secretary of State to the Embassy in Egypt, Washington, Novermber 20, 1950.

23. انظر:

FRUS, 1951, vol. V, 344-347, Telegraph from Caffery to the Department of State, Cairo, February 13, 1951.

24. انظر:

Ibid, 352-355, Telegraph from Caffery to the Department of State, April 1, 1951.

25. Ibid, 358-360.

26. جمهورية مصر، مرجع سابق، ص. 665-667. نص محضر الاجتماع بين وزير الخارجية المصري والسفير البريطاني في القاهرة بتاريخ 11 نيسان/ إبريل 1951.

27. انظر:

FRUS, 1951, vol. V, 361-363, Telegraph from Caffery to the Department of State, Cairo, April 14, 1951.

28. هدى جمال عبدالناصر، **الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية 1936-1952** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1987)، ص 330-331.

29. انظر:

RUS, 1951, vol. V, 363-365, Memorandum of Conversation by Stabler, 'ashington, April 27, 1951.

30. محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس-حرب الثلاثين سنة**، الطبعة الأ، (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 1986)، ص 682، وثيقة رقم 44، مذكرة السفارة البريطانية في واشنطن بتاريخ 28 حزيران/ يونيو 1951، كذ ص 683، وثيقة رقم 45.

31. انظر:

FRUS, 1951, vol. V, 370-371, Telegraph from Caffery to the Department of State, July 7, 1951.

32. جمهورية مصر، مرجع سابق، ص 676-682.

33. انظر:

FRUS, 1951, vol. V, 372, Memorandum by Morrison to Acheson, London, August 15, 1951.

34. جيفري أورنسن، مرجع سابق، ص 60.

35. تأسست هذه القيادة خلال الحرب العالمية الثانية، ثم اقترحت بريطانيا العمل بها عندما نشبت الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي.

36. انظر: FRUS, 1951, vol. V, 378.

37. انظر:

Ibid, 378-381, Memorandum by the Chairman of Joint Chiefs of Staff Bradley to the Secretary of Defense Marchall, Washington, August 29, 1951.

38. انظر:

Ibid, 381-382, Memorandum by Acheson to Morrison, Washington, August 30, 1951.

39. *New York Times*, August 27, 1951, 13.

40. انظر:

FRUS, 1951, vol. V, 382-383, Telegraph from the Acting Secretary of State to the Embassy in Egypt, Washington, September 1, 1951.

41. انظر:

Ibid, 385-386, Telegraph from Caffery to the Department of State, Cairo, September 18, 1951.

42. انظر:

Foreign Office, 371-90115, Telegraph from Stevenson to Bowker, Cairo, October 5, 1951.

43. انظر:
FRUS, 1951, vol. V, 380, Telegraph from Caffery to the Secretary of State, Cairo, September 22, 1951.

44. انظر:
Ibid, 388, Telegraph from Secretary of State to Caffery, Washington, September 25, 1951.

45. انظر:
Foreign Office, 371-9013, Telegraph from Stevenson to Foreign Office, Cairo, August 28, 1951.

46. ظاهر محمد صكر الحسناوي، مرجع سابق، ص 170.

47. انظر نصوص هذه القرارات في: راشد البراوي، **مجموعة الوثائق السياسية**. الجزء الأول، المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس، الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1952)، ص 208-226.

48. إشارة إلى قيام حكومة مصدق في إيران بتأميم النفط الإيراني عام 1951، انظر:
FRUS, 1951, vol. V, 393-394, Telegraph from Caffery to the Department of State, Cairo, October 9, 1951.

49. انظر:
Ibid, 395, Telegraph from Gefford to the Department of State, London, October 9, 1951.

50. انظر:
Ibid, 397, Telegraph from Caffery to the Department of State, Cairo, October 9, 1951.

51. انظر: Ibid, 397.

52. انظر: The Department of State Bulletin, October 22, 1951.

53. *New York Times*, October 1, 1951, 28.

54. انظر:
FRUS, 1951, vol. V, 398-402, Memorandum from Morrison to Acheson, London, October 12, 1951.

55. للتفاصيل انظر:

John C. Campbell, *Defense of the Middle East*, (New York, 1961).

جمهورية مصر، المصدر السابق، ص 691 ـ 693.

56. انظر:

Peter Mansfield, *The Middle East: A Political and Economic Survey*, (Oxford; New York: Oxford University Press, 1980).

57. جيفري أورنسن، مرجع سابق، ص 66.

58. انظر:

FRUS, 1951, vol. V, 395, Telegraph from the Ambassador in the UK Gefford to the Department of State, London, October 9, 1951.

59. **الأهرام**، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1951.

60. طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر 1945 ـ 1952** (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1972)، ص 490 ـ 491.

61. **المصري**، 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1951.

62. انظر نص البيان في جيفري أورنسن، مرجع سابق، ص 68.

63. انظر:

American Foreign Policy, 1950-1955, vol. II, Washington, 1957, 2182-2183.

64. انظر: *New York Times*, October 18, 1951, 28.

65. انظر:

FRUS, 1951, vol. V, 404-405, Message from Acheson to Morrison, Washington, October 17, 1951.

66. انظر: *New York Times*, October 24, 1951.

67. Ibid., 404.

68. انظر:

Foreign Office, 371-90146, Minutes of Meeting held in the Secretary of State room, October 12, 1951.

69. انظر:

Foreign Office, 371-90146, Telegraph from Franks to Foreign Office, Washington, October 17, 1951.

70. انظر:

FRUS, 1951, vol. V, 405-406. Telegraph from Caffery to the Department of State, Cairo, October 17, 1951.

71. ظاهر محمد صكر الحسناوي، مرجع سابق، ص 184.

72. انظر: *New York Times*, November 21, 1951.

73. انظر:

Ibid, 409, Telegraph from Caffery to the Department of State, Cairo, October 24, 1951.

74. انظر:

Ibid, 411, Telegraph from Caffery to the Department of State, Cairo, October 27, 1951.

75. انظر:

Ibid, 410-412, Telegraph from Caffery to Department of State, Cairo, October 26, 1951.

76. دار الكتب والوثائق (بغداد)، وثائق البلاط الملكي، ملف رقم 2670/ 311 وثيقة رقم 3، ص 7-8.

77. روديو (RODEO) اصطلاح استعمل في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر ويعني جمع القطعان الشاردة من الماشية أو ترويض الجياد الجامحة.

78. محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 120.

79. سيرانيان، ترجمة عاطف عبدالهادي علام، **مصر ونضالها من أجل الاستقلال 1945-1952** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1985)، ص 292.

80. انظر: *New York Times*, December 27, 1951.

81. ترددت هذه الكلمة كثيراً في الوثائق الأمريكية وهي تعني الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان الذي تطالب به الحكومة المصرية دليلاً على وحدة القطرين.

82. انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, part 2, 1744-1745, Minutes of the Third Formal Session of the Truman-Churchill Talks, Washington, January 8, 1952.

83. دار الكتب والوثائق (بغداد)، وثائق البلاط الملكي، ملف رقم 5031/ 311، وثيقة رقم 39، ص 104-106، نص تقرير السفارة العراقية في واشنطن، بتاريخ 19 كانون الثاني/ يناير 1952.

84. أمين سعيد، مرجع سابق، ص 376ـ377.

85. كانت خسائر هذا الحريق هي 300 محل تجاري، 30 مكتباً إدارياً للشركات، 117 مكتب أعمال وشققاً سكنية، 13 فندقاً كبيراً، 40 دار سينما، 8 معارض للسيارات، 10 متاجر للسلاح، 73 مقهى ومطعماً وصالة، 92 حانة للخمور، 16 نادياً، مصرفاً واحداً، ومقتل 36 شخصاً وجرح 552 شخصاً. انظر: جمال الشرقاوي، **حريق القاهرة قرار اتهام جديد**، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1976)، ص 27ـ29.

86. أمين سعيد، مرجع سابق، ص 380.

87. انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, part 2, 1758-1759, Telegraph from the US Secretary of State to the Embassy in UK, Washington, 1952.

88. لطيفة محمد سالم، **فاروق وسقوط الملكية في مصر 1936ـ1952**، الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989)، ص 497ـ498.

89. انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, part 2, 1759, Telegraph from Caffery to the Department of State, Cairo, February 1, 1952.

90. انظر:

Ibid, 1760-1761, Memorandum by the Acting Assistant Secretary for NEA Berry to the Secretary of State, Washington, February 8, 1952.

91. بقي في هذا المنصب حتى نهاية شباط/ فبراير 1952 .

92. انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, part 2, 1719-1770, Telegraph from the Acting US Secretary of State to the Secretary of State at Lisbon, Washington, February 25, 1952.

93. بقي في هذا المنصب حتى 25 حزيران/ يونيو 1952، وأصبح سفيراً للولايات المتحدة في بغداد في 11 آب/ أغسطس عام 1952 إلى أيار/ مايو 1954 .

94. انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, 1770-1772, Memorandum by the Acting Assistant Secretary for NEA Berry to the Secretary of State, Washington, February 27, 1952.

95. Ibid, 1772.

96. مايلز كوبلاند، **لعبة الأمم**، ترجمة مروان خير، الطبعة الأولى (بيروت، 1970)، ص 85؛ لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص 499 ـ 500.

97. جيفري أورنسن، مرجع سابق، ص 84.

98. انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, 1772-1773, Memorandum from Berry to the Secretary of State, Washington, March, 3, 1952.

99. ظاهر محمد صكر الحسناوي، مرجع سابق، ص 243.

100. انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, 1772-1773, Memorandum from Berry to the Secretary of State, Washington, March 3, 1952.

ينظر أيضاً: محمد جلال كشك، **ثورة يوليو الأمريكية**، الطبعة الأولى (القاهرة، 1988)، ص 14.

101. انظر:

Ibid, 1773, Note 2, Telegraph from Department of State to Caffery, March 5, 1952.

102 . ظاهر محمد صكر الحسناوي، مرجع سابق، ص 245.

FRUS, 1952-1954, vol. IX, 1773-1774, Note Telegraph from Caffery to the Department of State, Cairo, March 8, 1952.

103 . Ibid, 1774.

104 . Ibid, 1774-1775.

105 . Ibid, 1775.

106 . Ibid, 1776.

107 . ظاهر محمد صكر الحسناوي، مرجع سابق، ص 246.

108 . المرجع السابق، ص 200.

109 . المرجع السابق، ص 201.

110 . المرجع السابق ص 247.

111 . انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, 1778, Telegraph from the Secretary of State to the Embassy in the UK, Washington, March 26, 1952.

112 . Ibid, 1779-1780.

113 . Ibid, 1780.

114 . انظر:

Ibid, 1783-1785, Telegraph from the Ambassador in the UK, Gifford to the Department of State, London, March 28, 1952.

115 . انظر:

Ibid, 1784-1785, Telegraph from the Secretary of State to the Embassy in UK, Washington, March 28, 1952.

116 . انظر:

Ibid, 1790, Telegraph from the Ambassador in the UK, Gifford to the Department of State, London, April 18, 1952.

117. Ibid, 1790-1791.

118. انظر:

Ibid, 1792, Telegraph from the Secretary of State to the Embassy in Egypt, Washington, April 30, 1952.

119. Ibid, 1794.

120. Ibid.

121. تشمل هذه الضمانات التي طلبتها بريطانيا حول قضية السودان في هذه الصيغة الجديدة: 1. اعتراف الحكومة المصرية بحق تقرير المصير للسودان. 2. إصدار تصريح مصري رسمي يشير إلى أن الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان لن يضر بمصلحة ومستقبل السودان وحكومته. 3. تعاون مصر مع اللجنة الثلاثية (بريطانية-مصرية-سودانية) بشأن ترتيب حق تقرير المصير. 4. تشجيع الحكومة المصرية لأحزاب الوحدة السودانية الموالية لمصر للمشاركة في الانتخابات. انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, 1804, Memorandum by the Deputy Assistant Secretary of State for NEA (Berry) to the Secretary of State, Washington, May 14, 1952.

122. انظر:

Ibid, 1795-1796, Telegraph from the Secretary of State to the Embassy in Egypt, Washington, April 30, 1952.

123. انظر:

Ibid, 1794-1795, Note 4, Summary of Telegraph from Caffery to the Department of State, May 1, 1952.

124. انظر:

Ibid, 1797-1998, Telegraph from the Secretary of State to the Embassy in UK, Washington, May 2, 1952.

125. Ibid, 1998.

126. انظر:

Ibid, 1799, Telegraph from the Secretary of State to the Embassy in Egypt, Washington, May 4, 1952.

127 . انظر:

Ibid, 1999, Note 2, Summary of the Telegraph from Caffery to the Secretary of State, May 3, 1952.

128 . انظر:

Ibid, 1799-1800, Telegraph from Caffery to the Department of State, Cairo, May 8, 1952.

129 . Ibid, 1800.

130 . انظر:

Ibid, 1801-1803, Memorandum from Berry to the Secretary of State, Washington, May 14, 1952.

131 . انظر:

Ibid, 1804-1805, Note 1, Summary of the Telegraph from Caffery to the Secretary of State, Cairo, May 20, 1952.

132 . كان أتشيسون وإيدن قد حضرا إلى باريس لتوقيع معاهدة الدفاع الأوربي في 27 أيار/ مايو 1952، وقد شارك في هذه المباحثات عدد من الدبلوماسيين.

133 . انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, 1807-1808, US Minutes of the First US-UK Foreign Ministers Meeting, Paris, May 26, 1952.

134 . Ibid, 1809.

135 . محمد عمر البشير، ترجمة هنري رياض ووليم رياض والجنيد علي عمر، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900ـ1969** (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، 1980)، ص 232.

زاهر رياض، **السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال 1821ـ1953** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1966)، ص 279.

136 . انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, 1810-1811, Memorandum by the Assistance Secretary of State Byroade to the Secretary of State, Washington, June 17, 1952.

137 . Ibid, 1812-1813.

138 . انظر:

Ibid, 1814-1818, US Minutes of the first US-UK Ministerial Talks, London, British Foreign office, June 24, 1952.

139 . انظر:

Ibid, 1819-1823, US Minutes of the Second US-UK Ministerial Talks, London, British Foreign Office, June, 24, 1952.

140 . انظر:

Ibid, 1823, US Minutes of the Fourth US-UK Ministerial Talks, London, British Foreign Office, June 28, 1952.

141 . ذكر ثروت عكاشة في مذكراته أن جمال عبدالناصر أبلغهم في آذار/ مارس 1952، أنهم - أي الضباط الأحرار - سيقومون بحركتهم في 5 آب/ أغسطس 1952، انظر: ثروت عكاشة، **مذكراتي في السياسة والثقافة**، الجزء الأول (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1977)، ص 86.

142 . انظر: FRUS, 1952-1954, vol. IX, 1824.

143 . Ibid, 1832-1833.

144 . جيفري أورنسن، مرجع سابق، ص 55-56.

145 . نقلاً عن المرجع نفسه، ص 86 . أمين سعيد، مرجع سابق، ص 399.

146 . هيكل، مرجع سابق، ص 128 .

147 . عبدالرحمن الرافعي، **مقدمات ثورة 23 يوليو سنة 1952**، الطبعة الثانية (القاهرة، 1964)، ص 142-143 .

148 . لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص 586-587 .

149 . يراجع نص ما نشرته *Daily Express* في: هيكل، مرجع سابق، وثيقة رقم 77، ص 732.

150 . انظر:

Foreign Office, 141-1011-50-52G Telegraph from Greswell to the Foreign Office, Alexandria, July 1, 1952.

151 . لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص 468 ـ 469 .

152 . كان الملك فاروق قد طلب من حسين سري وبركات أن يقوم كل منهما بتشكيل الوزارة الجديدة في وقت واحد، وهي سابقة لم تحدث من قبل، وهو مظهر سافر لتخبط الملك وعدم استقراره، وبناء على تدخل كريم ثابت وإلياس أندراوس وقع اختيار الملك فاروق على حسين سري الذي كافأ كريم ثابت على موقفه بأن عينه وزيراً للدولة.

انظر: عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص 145 .

153 . انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, 1826-1827, Telegraph from The Assistant Secretary of State to the Embassy in Cairo, Washington, July 2, 1952.

154 . Ibid.

155 . انظر:

Foreign Office, 141-JE 1018-179, Telegraph from Franks to the Foreign Office, Washington, July 2, 1952.

156 . انظر:

Ibid, JE 1018-189, Memorandum of Conversation between Gifford and Strange, London, July 2, 1952.

157 . لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص 471 .

158 . المرجع نفسه، ص 472 .

159 . يراجع نص رسالة إيدن إلى السفارة البريطانية في واشنطن المؤرخة في 3 تموز/ يوليو 1952 في: محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، وثيقة رقم 76، ص 730-731 .

160 . انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, 1827-1828, Note 3, Summary of Telegraph from Caffery to the Department of State, Cairo, July 3, 1952.

161 . انظر:

Ibid, 1828-1830, Memorandum by the Assistant Secretary of State for NEA, Byroade to the Acting Secretary of State, Washington, July 3, 1952.

162 . انظر:

Ibid, 1830-1832, Memorandum by the Assistant Secretary of State Byroade to the Secretary of State, Washington, July 14, 1952.

163 . Ibid, 1833, Note 3.

164 . انظر:

Confidential US State Department Center Files, Egypt 1950-1954, reel 20, no. 639, Memorandum by Assistant Secretary of State Byroade to the Secretary of State, July 9, 1952.

165 . انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, 1833-1835, Telegraph from the Secretary of State to Caffery, Washington, July 15, 1952.

166 . انظر:

Confidential US State Department Center Files, op. cit., reel 20, no. 650, Telegraph from Caffery to the Secretary of State, Alexandria, July 15, 1952.

167 . انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, part 2, 1835, Telegraph from Gefford to the Department of State, London, July 18, 1952; Ibid, Note 3, Summary of Telegraph from Caffery to the Secretary of State, Cairo, July 18, 1952.

168 . انظر:

Ibid, Telegraph from the Secretary of State to Gefford, Washington, July 18, 1952.

169 . انظر:

Ibid, Telegraph from the Secretary of State to Gefford, Washington, July 18, 1952.

170 . انظر:

Memorandum by the Assistant Secretary of State Byroade to the Secretary of State, Washington, July 21, 1952.

171 . Ibid, 1840-1841.

172 . Ibid, 1842-1843.

173 . انظر:

Ibid, 1830-1832, Memorandum by the Assistant Secretary of State Byroade to the Secretary of State, Washington, July 14, 1952.

174 . بعد فوز اللواء محمد نجيب وعدد من الضباط الأحرار في انتخابات نادي الضباط التي جرت في 8 كانون الثاني/ يناير 1952 ، وهزيمة مرشح الملك فاروق اللواء حسين سري عامر أمامهم، أراد الملك الانتقام لمرشحه، فأصدر أمراً بحل الهيئة الإدارية للنادي في 15 تموز/ يوليو 1952، وعين اللواء علي نجيب بدلاً من شقيقه محمد رئيساً لها، وحسماً للخلاف طلب حسين سري تعيين محمد نجيب وزيراً للحربية، فرفض الملك هذا الاقتراح؛ مما دفع رئيس الحكومة إلى الاستقالة في 18 تموز/ يوليو 1952 . للتفاصيل يراجع: سامي أبو النور، **دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1937ـ1952** (القاهرة: مطبعة أطلس، 1988)، ص 434ـ453.

175 . انظر:

Confidential US State Department Center Files, op. cit. reel 20, no. 671, Telegraph from Caffery to the Secretary of State, Cairo, July 21, 1952.

176 . انظر:

FRUS, 1952-1954, vol. IX, 1843, Note 2, Summary of Telegraph from Secretary of State to Holmes, Washington, July 22, 1952.

177 . انظر:

Ibid, 1843-1844, Telegraph from Holmes to the Department of State, London, July 23, 1952.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. أبوالنور، سامي. **دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1937-1952** (القاهرة: مطبعة أطلس، 1988).

2. أورنسن، جيفري. ترجمة سامي الرزاز. **واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر 1946-1956**، الطبعة الأولى (بيروت، 1987).

3. البشري، طارق. **الحركة السياسية في مصر 1945-1952** (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1972).

4. البشير، محمد عمر. ترجمة هنري رياض ووليم رياض والجنيد علي عمر. **تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969** (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، 1980).

5. الرافعي، عبدالرحمن. **مقدمات ثورة 23 يوليو سنة 1952**، الطبعة الثانية (القاهرة، 1964).

6. رياض، زاهر. **السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال 1821-1953** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1966).

7. سالم، لطيفة محمد. **فاروق وسقوط الملكية في مصر 1936-1952**، الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989).

8. سعيد، أمين. **تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية 1798 إلى انهيار الملكية سنة 1952** (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1959).

9. سيرانيان. ترجمة عاطف عبدالهادي علام. **مصر ونضالها من أجل الاستقلال 1945-1952** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1985).

10. الشرقاوي، جمال. **حريق القاهرة قرار اتهام جديد**، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1976).

11. عبدالناصر، هدى جمال. **الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية 1936 ـ 1952** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1987).

12. عكاشة، ثروت. **مذكراتي في السياسة والثقافة**، الجزء الأول (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1977).

13. فوبيليكوف وآخرون. **تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917 ـ 1970**، الجزء الثاني (موسكو: دار التقدم، 1976).

14. كشك، محمد جلال. **ثورة يوليو الأمريكية**، الطبعة الأولى (القاهرة، 1988).

15. كوبلاند، مايلز. **لعبة الأمم**، ترجمة مروان خير، الطبعة الأولى (بيروت، 1970).

16. محمد، محسن. **التاريخ السري لمصر في الوثائق البريطانية والأمريكية** (القاهرة: دار المعارف، 1989).

17. هيكل، محمد حسنين. **ملفات السويس ـ حرب الثلاثين سنة**، الطبعة الأولى (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 1986).

ثانياً: رسائل جامعية

1. الحسناوي، ظاهر محمد صكر. **السياسة الأمريكية تجاه مصر 1945 ـ 1952**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995.

2. عبدالله، جمال محمد. **التنافس السوفيتي الأمريكي حيال مصر 1967 ـ 1981**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990.

ثالثاً: الوثائق والصحف العربية

1. جمهورية مصر، **القضية المصرية 1882 ـ 1954** (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1955).

2. دار الكتب والوثائق (بغداد)، وثائق البلاط الملكي:

أ. ملف رقم 2670 / 0311.

ب. ملف رقم 5031 / 0311.

3. مجموعة الوثائق السياسية، راشد البراوي، الجزء الأول، المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس، الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1952).
4. المملكة المصرية، قضية وادي النيل: بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر لدى مجلس الأمن، آب/ أغسطس 1947 (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1947).
5. جريدة **الأهرام**، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1950، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1951.
6. جريدة **المصري**، 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1951.

رابعاً: الوثائق والصحف والكتب الأجنبية

1. Confidential US State Department Center Files, Egypt, 1950 - 1954 Reel 20.
2. Foreign Relations of the United States.
   -- 1946, vol. VII.
   -- 1949, vol. I.
   -- 1950, vol. V.
   -- 1951, vol. V.
   -- 1952 - 1954, vol. IX.
3. Foreign Office.
   -- 371-9115.
   -- 371-9013.
   -- 371-90146.
   -- 141-JE 1018-179.
   -- 141-JE 1018-189.
   -- 141-1011-50-52G.
4. *American Foreign Policy*. 1950-1955, vol. II, Washington, 1957.
5. *The Department of State Bulletin*, October 22. 1951.
6. *New York Times*,
   -- August 27, 1951. October 1, 1951.

-- October 24, 1951.
-- November 21, 1951.
-- December 27, 1951.

7. Campbell, John C., *Defense of The Middle East* (New York, 1961).

8. —, *The United States in World 1945-1947* (New York, 1947).

9. Davids, Jules, "The US and The Middle East 1945-1960," *Middle Eastern Affairs*, vol, XI, no. 5, May 1969.

10. Hurewitz, J.C. *Diplomacy in the Near and Middle East,* vol. 1-2 (New York: Octagon Books, 1972)

11. Mansfield, Peter, *The Middle East: A Political and Economic Survey,* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1980).

نبذة عن المؤلف

الدكتور / ظاهر محمد صكر الحسناوي:

ولد في مدينة بابل عام 1952 . حصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من كلية الآداب بجامعة بغداد عام 1996 . كتب العديد من البحوث والمقالات التاريخية والسياسية، وشارك في عدة مؤتمرات وندوات علمية .

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

12 - عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير
13 - ماجد كيّالي	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14 - حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق
15 - مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16 - عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17 - ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18 - محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19 - أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20 - سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21 - إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22 - عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23 - جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24 - عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25 - محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26 - ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة:

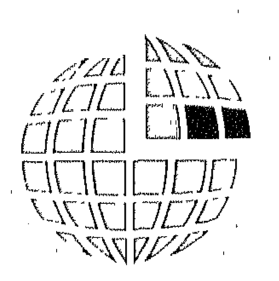
1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة(A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعتهما من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش الترتيب التالي:

الكتـــب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد، (السنة): الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «دراسات استراتيجية».
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمها خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية